# النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴷⵉⵎⵓⵖⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 621 ■ من 25 شتنبر الى 01 أكتوبر 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

# المشروع الامبريالي–الصهيوني والدوس على القانون الدولي

**احمد الهايج:**

ضيف العدد

**لا يمكن اليوم فصل أزمة النظام العالمي عن احتداد أزمة النظام الرأسمالي المالي، ودخوله في صراع مفتوح للهيمنة على مفاصل سلاسل الإنتاج واحتكار الأسواق وفائض القيمة**

15

## تقاعس المواطن المغربي، الأسباب والمسؤوليات

06

## أمريكا، امبراطورية الشر تهدد دول العالم

11

07 08 09

كلمة العدد:

## أزمة الصحة والتعليم ومعاناة الجماهير الشعبية هي نتيجة طبيعية للتوجهات السياسية الطبقية والتبعية للبورجوازية المفترسة

يتجه النظام المخزني وحكوماته الرجعية إلى نهج سياسة التقشف في الميزانيات كلما تم الحديث عن التعليم والصحة، فصحة المواطنين وتعليمهم الجيد ليست من أولويات الدولة، والمواطنة المتحضرة مجرد خيال ووهم حين يصطدم الناس بواقع الحال المتسم بالتردي واحتلال مراتب متأخرة وفق المعايير العالمية (التعليم = المرتبة 110 في مؤشر العدالة العالمية / الصحة = المرتبة 94 من أصل 99 دولة في مؤشر الرعاية الصحية العالمي لعام 2025 / مؤشر التنمية البشرية = المرتبة 120 من أصل 193 دولة) ناهيك عن باقي الخدمات والحقوق.

تنقل يوميا عبر وسائط التواصل الاجتماعي وقائع من المستشفيات العامة وحتى الخاصة (وهي مجرد عينات) ما يندى له الجبين من ممارسات حاطة بالكرامة الإنسانية، في حين تزحف الخوصصة والتسليع لهذه الخدمات/الحقوق على نطاق واسع ويعتمد عليها في تحويل الصحة والتمدرس إلى فرصة اغتناء وتحويلهما إلى سلع ثمينة تفقر العائلات باستمرار.

مع ما يعشعش في المرافق الصحية العمومية والخاصة من رشوة وفساد وتدخلات زبونية وأخطاء طبية، وتدبير عشوائي واكتظاظ وقلة الأطباء المتخصصين وتذمر العاملين في القطاع من أطباء وممرضين ومستخدمين، وصعوبة الولوج ونقص في التخصصات وتعطل أجهزة الراديو وعدم وجود أجهزة السكانير و I.R.M، والبعد عن أماكن السكن أحيانا بمئات الكلومترات، وطوابير انتظار وعجز عن اقتناء الدواء وإجراء العمليات الجراحية بسبب ارتفاع الأسعار والتكلفة، وغياب العناية الخاصة والجيدة بالمرضى والأطفال والمسنين والنساء الحوامل...

والتأخر في إنزال مشاريع وبنيات المستشفيات وتجهيزاتها من جهة وعدم كفايتها لتلبية الطلبات المتزايدة ...

وغياب المراقبة الجدية للخدمات في القطاع الخاص والعام على حد سواء.

نفس الأمر في التعليم فهو طبقي بامتياز حيث يتم تسليعه وإخضاع تكلفته للعرض والطلب وهو يعاني من مشاكل مماثلة تدبيرية وبنيوية مما يجعل الدخول المدرسي كشاف للاختلالات، فمن جهة التلاميذ استمرار الهدر المدرسي ووجود فئات مجتمعية خارج المنظومة، إضافة إلى الاختلالات في النقل والتجهيزات والداخليات والاطعام وتخلف المناهج والبرامج وتكلفة التمدرس في القطاع الخاص ومختلف التعثرات الطارئة أو العميقة المتعددة الأوجه. أما من جهة العاملين في القطاع من أساتذة وأطر إدارية وتربوية وعمال ومستخدمين فبالإضافة إلى عدم التزام وزارة التعليم بتنفيذ مقتضيات «الاتفاقات والتعهدات» المكتسبة فإن السياسة التعليمية اتجاه العاملين لا توفر الاستقرار الاجتماعي وتكرس سياسة «العمالة الرخيصة» والمثقلة بالمهام، كما يتم تجريم الحريات النقابية قانونا (قانون تجريم وتكبيل الحق في الاضراب...) وتجريم الحق في التنظيم عمليا، وتهديد المكتسبات المتواضعة لأنظمة التقاعد.

ويكفي النظر إلى بيانات النقابات وشكاوى المواطنين وانتفاضاتهم وحراكاتهم وتظاهراتهم في العديد من المدن التي كان محركها تدهور الحال في هذين القطاعين (آخرها تظاهرات أكادير، وصرخة مواطن الدريوش ، وقرار الاضراب والتظاهرات أمام وزارة التعليم...) لتبين الأزمة البنيوية للسياسات الطبقية في هذين القطاعين الحيويين.

إن النضال ضد هذه السياسات الرجعية يقتضي رجة لتنظيم وتوحيد النضال الاجتماعي للقوى التقدمية والديمقراطية والحية المناضلة والانصات لنبض استعدادات الجماهير المكتوية بنار هذه السياسات اللاشعبية والضغط الشعبي ضد الميزانيات الطبقية . فالأزمة بنيوية وليست عابرة لكونها نتيجة الطبيعة الطبقية للنظام المخزني وسياسات حكوماته الرجعية وتبعيته للرأسمال المفترس الخارجي والداخلي ولتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وهي تتطلب عملا نضاليا سياسيا واجتماعيا نقيضا وطويل النفس ينصت لنبض مطالب الجماهير الشعبية ويوحد نضالاتها، ويدق ناقوس الخطر لما آلت إليه هذه القطاعات الحيوية من تسليع عام وإهدار للحقوق.


Anteprima :**السحب** ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 / 104

# النهج الديمقراطي العمالي بسلا يدعو لتكثيف وتوحيد النضال من أجل تحسين الخدمات العمومية من صحة وتعليم...

يتابع فرع سلا لحزب النهج الديمقراطي العمالي باستهجان كبير تفويت أربع مؤسسات تعليمية بمقاطعة العيادة للخواص عبر عقد كراء يهم ثلاث مؤسسات بمشروع الحديقة ومؤسسة بمشروع باب البحر وذلك مقابل ثمن بخس لا يتجاوز 7 مليون سنتيم شهريا (مع تخفيض 50% للسنة الأولى بالنسبة للمؤسسة الرابعة). فبينما تعاني الجماهير الشعبية بسلا في البحث عن مقاعد لأبنائهم وبناتهم في المدارس العمومية التي تعاني من الاكتضاض (أكثر من 40 تلميذ في بعض المؤسسات ) وفي حين كانت الجماهير الشعبية بسلا تطالب ببناء مدارس جديدة والعمل على الخفض من الاكتضاض وتحسين جودة التعليم العمومي ها هو مجلس المدينة يوافق على ملحق عقد كراء هو استمرار للعقد القديم وبشروط جديدة وذلك لنفس التعاونية التي تستغل المؤسسات الأربع كمدارس خاصة وتبيع خدماتها للأسر.

يأتي هذا القرار لتكريس التوجه الذي سارت فيه المجالس السابقة في إهمال المدرسة العمومية وتشجيع خوصصة التعليم (عدد المؤسسات الخاصة تجاوزت 30% من مجموع المؤسسات بالمدينة). فلماذا لم يتم فتح مدارس عمومية في هذه المؤسسات الأربع وتم كرائها كلها لتعاونية واحدة وبثمن زهيد ما يكشف عن توجه غير مبالي بحاجيات المواطنين وتطلعاتهم في تعليم عمومي جيد ومجاني للجميع.

لا تقتصر معاناة السلاويين والسلاويات على التعليم ومشاكله والإستنزاف المادي والنفسي الذي يتعرضون له خلال فترة الدخول المدرسي بل يمتد للحالة الكارثية للخدمات الصحية العمومية. فأكبر مستشفى إقليمي بالمدينة، مستشفى مولاي عبد الله، حالته مزرية تسائل كل هذا الفسيفساء من المؤسسات والمسؤولين المنتخبين والمعينين الذين يراكمون الفشل في توفير مستشفى يتوفر على الحد الادنى من الأطر الطبية والمستلزمات والتنظيم الكفيل بضمان ولوج المواطنين للعلاج.

هذا المستشفى يفتقر للتجهيزات والمعدات الطبية الضرورية وللأطر الطبية الكافية ويعيش في فوضى عارمة تجعل المواطنين يضطرون للانتظار ساعات طوال في المستعجلات بدون عناية ويطلب من المرضى الخروج للبحث عن مستلزمات طبية في الصيدليات بينما يجب أن تتوفر في المستشفى. ناهيك عن نقص حاد في الأطباء.

لقد أصبح هذا المستشفى واجهة بدون مضمون ويافطة تخفي وراءها رداءة الخدمات الصحية وإهمال الجماهير الشعبية بل و الإمعان في إذلال الناس والضغط عليهم في فترات المرض وهم أحوج ما يكون للإطمئنان لقدرة المستشفى على القيام بواجبه ولجودة الخدمات التي يوفرها.

كما تترقب وتتساءل بتخوف كبير فئات مختلفة من ساكنة جماعتي عامر وبوقنادل عما سيترتب عن تنزيل تصميم التهيئة من اثار على ممتلكاتهم. إن عمليات الهدم الكثيرة بالمدينة تمر بشكل سلطوي وارتجالي لا يحفظ حقوق وكرامة السكان ويساهم في إفقارهم أكثر نتيجة التعويضات الغير مناسبة لقيمة ما يتم هدمه ويتسبب في مشاكل كثيرة للأسر وصعوبات في إيجاد مساكن في انتظار الحصول على التعويض وفي إيجاد مدارس للابناء وسط السنة الدراسية.

وتتواصل سياسة الإقصاء الممنهج ضد مدينة سلا، حيث تحرم من الإستثمارات العمومية ومن البنيات التحتية والخدمات الثقافية والترفيهية. إن الشريط الساحلي متروك للإهمال والفوضى فيما تعج شوارع المدينة بالكلاب الضالة ويطغى فيها الفراغ الثقافي بسبب النقص الكبير في دور الشباب والغياب الكامل للمكتبات العمومية.

إننا في فرع سلا لحزب النهج الديمقراطي العمالي إذ نقف على الواقع البئيس للخدمات العمومية بسلا نعبر عن:

- رفضنا لتفويت المرافق التعليمية العمومية للقطاع الخاص بأي شكل كان فعلة وجود المجالس هي خدمة المصلحة العامة وليس إغناء فئات بعينها وتقديم الامتيازات لها في مقابل إهمال مصلحة الجماهير الشعبية وحقها في مدرسة عمومية.
- استياؤنا من الضغط الكبير على جيوب الأسر في فترة الدخول المدرسي في غياب تام لأية رقابة او تدخل لحماية الأسر التي تترك فريسة لجشع القطاع الخاص وضعف القطاع العام.
- مطالبتنا للسلطات المعنية بالصحة بسلا بالقيام بعملها وإصلاح الاختلالات الخطيرة التي يعرفها مستشفى مولاي عبد الله وترتيب المسؤوليات وتفعيل المحاسبة.
- مطالبتنا بتوفير الأطباء والأطر الطبية الكافية والمعدات والمستلزمات الطبية الضرورية وتحسين تنظيم المستشفى ونظافته وتسهيل الولوج إليه في ظروف تجمع بين إحترام المواطنين والتكفل بهم في أحسن الظروف.
- دعوتنا للاطارات التقدمية بالمدينة لتنسيق الجهود لخوض النضال من أجل تحسين الخدمات العمومية بالمدينة ونعبر عن استعدادنا للإنخراط في أي شكل نضالي وحدووي لتحقيق هذا الهدف.

**المكتب المحلي, 20 شتنبر 2025**

## الجبهة الديمقراطية تلتقي وفداً قيادياً من الأحزاب اليسارية المغربية

# تأكيد على تطوير العمل المشترك بين القوى التقدمية اليسارية العربية لمساندة الشعب الفلسطيني ومواجهة المشاريع الاستعمارية التي تستهدف منطقتنا وشعوبنا

التقى وفد من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين 17/9/2025 ضم عضو المكتب السياسي للجبهة ومسؤول العلاقات الفلسطينية المغاربية يوسف احمد وعضو المكتب السياسي خالدات حسين وفداً قيادياً من الأحزاب اليسارية المغربية في العاصمة اللبنانية بيروت، ضم الأمين العام للحزب الاشتراكي المغربي الموحد جمال العسري، الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي جمال براجع وعضو المجلس الوطني بفيدرالية اليسار الديمقراطي فادي بنعدي.

وفد الجبهة الديمقراطية أشاد بدور قوى اليسار المغربي ووجه التحية للشعب المغربي الشقيق الذي يواصل دعمه وحراكه في كافة المدن المغربية رفضاً للإبادة والمجازر الاسرائيلية ودعماً لنضال وحقوق الشعب الفلسطيني، مجسداً عمق العلاقة المغربية الفلسطينية ومكانة القضية الفلسطينية وموقعها في وجدان الشعب المغربي.

ووضع وفد الجبهة الديمقراطية الاحزاب المغربية في صورة الاوضاع الفلسطينية وتطورات العدوان الاسرائيلي وحرب الابادة على شعبنا في قطاع غزة والضفة والقدس ومخططات المشروع الصهيوني الهادف الى تصفية الوجود الفلسطيني، مؤكداً أن ارادة شعبنا وصموده ومقاومته وثباته فوق أرضه سوف تفشل كل المشاريع العدوانية التصفوية، داعياً في الوقت ذاته الى تفعيل كل اشكال التحرك الشعبي والجماهيري على المستوى العربي والدولي لمحاصرة الكيان الصهيوني والضغط من اجل وقف حرب الابادة وفك الحصار عن القطاع وإدخال المساعدات والتصدي لمشاريع التهجير والتطهير العرقي.

بدورهم فقد أكد قادة الاحزاب اليسارية المغربية على الدعم المطلق لكفاح الشعب الفلسطيني ونضاله ومقاومته للاحتلال ومشروعه الاستعماري العدواني، واعتبروا بأن قضية فلسطين كانت وستبقى قضية مركزية متجذرة في وجدان الشعب المغربي، وتوجهوا بالتحية للشعب الفلسطيني ونضاله وصموده وتضحياته، وأدانوا حرب الابادة والمجازر اليومية المتواصلة في غزة بدعم من الامبريالية العالمية وصمت الانظمة الرسمية العربية، وشددوا على اهمية تظافر كافة الجهود وتفعيل كل أشكال الدعم والمساندة للتصدي للمشروع الصهيوني وتطوير العمل المشترك بين القوى التقدمية واليسارية لمساندة الشعب الفلسطيني ومواجهة المشاريع الاستعمارية التي تستهدف منطقتنا وشعوبنا.

**17/9/2025**

## حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الشرق:

# – من أجل وحدة النضال الجماهيري للدفاع عن حقوق العمال والجماهير الشعبية
# – وتضامناً مع المناضلين عبد القادر حلوط وعمر الناجي ضد انتهاك الحريات النقابية وحرية التعبير

انعقد اجتماع المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي يوم 15 شتنبر 2025 في سياق أزمة اجتماعية خانقة، تتجلى في الغلاء الفاحش، وتدهور القدرة الشرائية، وتفشي البطالة، والتهميش، وتأخر إنجاز المشاريع الحيوية المتعلقة بالبنية التحتية (كالطريق الوطنية بين مدار جرادة وعين بني مطهر، وسد تاركا أو مادي، والمستشفى الإقليمي بجرسيف، وغيرها...). هذه الأوضاع عمّقت معاناة الجماهير الشعبية وكرّست شعورها بالظلم والإقصاء.ناقش الاجتماع مختلف القضايا العمالية والاجتماعية والسياسية، وثبّت مواقف الحزب إلى جانب الطبقة العاملة والكادحين، مؤكدا تضامنه المطلق مع المناضلين عبد القادر حلوط وعمر الناجي، ومع كل المناضلين النقابيين والسياسيين والحقوقيين الذين يتعرضون للمحاكمات الجائرة بسبب دفاعهم عن مصالح الشعب وفضحهم للفساد والاستبداد.

وبناءً عليه، يعلن المكتب الجهوي للرأي العام ما يلي:

- دعمه لتضالات الشغيلة في النقل الحضري بوجدة، وعمال النظافة ببني درار والسعيدية، والعرضيين بجرادة ؛والمطالبة العاجلة بصرف أجورهم المتأخرة وإرجاع المطرودين، محمّلاً المسؤولين تبعات التلاعب بمصير مئات الأسر.
- إدانته لمتابعة المناضلين عمر الناجي وعبد القادر حلوط، واعتبار هذه المحاكمات سياسية انتقامية تروم إسكات الأصوات الحرة، مع التأكيد على الوقوف الثابت إلى جانب جميع المناضلين/ات في معركة الدفاع عن حقوق العمال والكادحين.
- مطالبته برفع التهميش عن الجهة الشرقية والتسريع بإنجاز المشاريع المبرمجة، خاصة إصلاح الطريق الوطنية رقم 17 بين جرادة وعين بني مطهر، ضرورة تسريع المشاريع قيد الانشاء بإقليم جرسيف خصوصا سد تاركة او مادي والمستشفى الإقليمي الذي يراوح مكانه منذ أزيد من 12 سنة وأحداث الطريق الفرعية التي تربط المدينة بالطريق السيار الذي فرض عليها عزلة قاتلة شرقا و غربا
- تضامنه مع ساكنة فكيك في معركتهم العادلة لحماية ثروتهم المائية المتوارثة عبر القرون، ورفض استغلال الشركة المتعددة الخدمات لحقوقهم التاريخية.
- تنبيهه إلى أن مطالب ساكنة جرادة لم تتحقق بعد، خصوصا ما يتعلق بتوفير بدائل اقتصادية حقيقية بعد إغلاق المناجم، والاستجابة لمطلب الفواتير التفضيلية للماء والكهرباء.
- تحميل الدولة مسؤولية انهيار المنظومة التعليمية وتخبط الدخول المدرسي، من غياب وسائل النقل وهشاشة البنيات وخصاص الأطر، وهو ما يحرم أبناء الشعب من حقهم في تعليم عمومي مجاني و ذو جودة.
- إدانة السياسات اللاشعبية التي عمّقت أزمات الغلاء والفقر والبطالة، وخوصصة القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة، وتمرير قوانين رجعية مثل «قانون الإضراب»، والإعداد لمشاريع تمس الحقوق والمكتسبات ك«قانون التقاعد» و«قانون الجامعات «.
- تضامنه مع شغيلة الجماعات الترابية في مواجهة تعسف وزارة الداخلية، والمطالبة بفتح حوار جاد ومسؤول مع النقابات الأكثر تمثيلية حول مطالبها العادل و المشروعة.
- دعوة الدولة إلى التعاطي مع ملف الهجرة من دول إفريقيا جنوب الصحراء وفق المعايير الدولية واتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم، ووقف دورها كحارس لحدود أوروبا العنصرية.
- المطالبة بفتح تحقيق نزيه وشامل في ملفات الفساد المتفشي بجهة الشرق ومحاسبة المسؤولين عنه.
- الدعوة إلى فتح الحدود مع الجزائر المغلقة منذ 1994 بما يخدم مصالح وحقوق الشعبين الشقيقين، ورفض كل أشكال الكراهية والتحريض على العنف والحرب.
- دعوة كل القوى التقدمية والديمقراطية والحية إلى رص الصفوف وتوحيد النضال لمواجهة الاستبداد والفساد والريع، والانخراط في المبادرات الوحدوية التي تضع مصلحة الشعب فوق كل اعتبار.
- التأكيد على التضامن الثابت مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، والدعوة إلى المزيد من الوحدة والنضال من أجل إسقاط التطبيع والاختراق الصهيوني، مع توجيه التحية لقافلة الصمود البحرية العالمية لكسر الحصار على غزة ومشاركة رفاقنا/تنا فيها.

**المكتب الجهوي -جهةالشرق-**
**الإثنين 15 شتنبر 2025**

# حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة بني ملال – خنيفرة يتضامن مع النضالات الشعبية بمناطق الجهة

عرفت العديد من المناطق بالجهة احتجاجات شعبية (مسيرات حاشدة واعتصامات) ضد الوضع المزري للبنيات التحتية (طرق ، مستشفيات، مدارس..)، وتردي الخدمات العمومية من صحة وتعليم، وتفشي الأمية والبطالة والتهميش والإقصاء، وكذا نقص الماء الصالح للشرب وعدم جودته . حيث تعاني الساكنة من تردي الخدمات الصحية في جميع المستشفيات والمراكز الصحية والتي تفتقر إلى ابسط التجهيزات و تنعدم فيها الادوية والخصاص في الموارد البشرية.

إن هذا الوضع نتيجة طبيعية للسياسات المتبعة من طرف الحكومة الرجعية ونظامها المخزني المنصاعة لاملاءات المؤسسات المالية الدولية والتي تعتمد تقليص النفقات في القطاعات الاجتماعية و خوصصة المؤسسات الإنتاجية والخدماتية الوطنية . وهي في جوهرها تخدم المصالح الطبقية للبورجوازية و ملاك الاراضي الكبار و المضاربين العقاريين مقابل استغلال العمال ،تفقير الفلاحين الصغارحماة السيادة الغذائية مقابل الدعم السخي لكبار الفلاحين و غض الطرف عن استنزاف الفرشة المائية . اضافة الى سن سياسة تجويع الجماهير الشعبية التي لم تعد قادرة على توفير حتى القدر الأدنى من سبل العيش نتيجة الغلاء الفاحش لكل السلع وارتفاع فواتير الحصول على الخدمات الاجتماعية .

من جهة أخرى لقد كشفت هذه الحركات الاحتجاجية عن زيف ديمقراطية الواجهة ( إنتخابات الاعيان ووهم الدولة الاجتماعية ....) أمام هذا الوضع فان المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي يعلن :

1. يؤكد تضامنه ودعمه لاحتجاجات الجماهير الشعبية بمختلف مناطق الجهة (ايت بوكماز ،ايت عباس ، تيلوكيت ، دمنات ، بوتفردة ، ايت اقبلي ...) ويدين القمع المخزني لها، ويطالب المسؤولين (عامل ازيلال ...) بفتح حوار مع الساكنة والاستجابة لمطالبها العادلة والمشروعة، ويحملهم مسؤولية ما ستؤول إليه الأمور نتيجة تفاقم الأوضاع
2. يدعو إلى الاستجابة الفورية للملفات المطلبية لساكنة ايت بوكماز وبوتفردة ... والعمل على اجرأتها في الواقع والتي تمت صياغتها بشكل ديمقراطي من داخل الاعتصامات
3. يدعو إلى توفير الماء الصالح للساكنة المحرومة منه في مختلف المناطق القروية والحضرية بالجهة، (مدينة خريبكة، واد زم ،حي اوربيع ببني ملال،...) مع ضمان جودته وفق المعايير المعمول بها .
4. ينبه إلى تنامي مؤشرات انهيار المنظومة التربوية نتيجة النقص المهول في البنيات التحتية، التجهيزات والموارد البشرية مع تفشي سوء التدبير التربوي ،الإداري والمالي وسيادة الارتجالية.
5. يعلن تضامنه مع نضالات التنسيق الإقليمي للمجازين المعطلين بإقليم ازيلال، ويدين قمع احتجاجاتهم ،ويدعو إلى إدماجهم الاجتماعي و تمكينهم من عمل قار يحفظ كرامتهم . كما يدعم نضال المستخدمات في دار الامومة و العمال المطرودين من الجماعة في القصيبة
6. يدعو القوى السياسية ، النقابية ،الحقوقية والجمعوية الى إسناد الحركة الاحتجاجية وتشكيل جبهة للنضال ضد التغول المخزني ، وضد القمع و التضييق و المنع الذي يطالها بدل الاستجابة لمطالبها البسيطة والمشروعة، وكذا النضال من اجل الحرية و العيش الكريم والعدالة الاجتماعية .
7. يدعو مناضلاته ومناضليه إلى الانخراط في النضالات الشعبية ودعمها ومساندتها حتى تحقيق مطالبها. والعمل في نفس الوقت على بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين لقيادة النضال من اجل التحرر و الديمقراطية والاشتراكية .
8. يجدد إدانته لحرب الإبادة التي يشنها الكيان الصهيوني العنصري في حق الشعب الفلسطيني الصامد وغزة الجريحة، و رفضه للتطبيع المخزني ويطالب بتجريمه، ودعمه للشعب الفلسطيني المكافح و مقاومته الباسلة حتى استرجاع كامل التراب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس . كما يجدد دعمه لأسطول الصمود العالمي لكسر الحصار عن غزة.

**عن المكتب الجهوي**
**18 شتنبر 2025**

# النهج الديمقراطي العمالي بمرتيل يدين التضييق على الحريات ومنعه من استعمال القاعات العمومية

مع تصاعد موجة ما يسمى «تخليق العمل السياسي»، والحديث عن ضرورة قيام الفاعل الحزبي بأدواره الأساسية تجاه المواطنين والمواطنات لتمكينهم من الاقتناع بالخيار السياسي الذي يناسبهم، فإن كل هذا ليس سوى شعارات للاستهلاك؛ فالحقيقة الثابتة هي أن النظام المخزني في بلادنا لا يسمح بأي عمل سياسي جاد، إذ يتم التضييق على كل القوى السياسية الجادة ومنع أنشطتها السياسية المستقلة، وفي مقدمتها حزبنا النهج الديمقراطي العمالي.

وفي هذا السياق، بينما تُمنح تنظيمات بعينها كل الإمكانيات المادية واللوجيستيكية والقاعات، يتم في المقابل منع تنظيمات أخرى من أبسط حقوقها. فعلى سبيل المثال لا الحصر تم منع ندوة رفاقنا ورفيقاتنا في فيدرالية اليسار الديمقراطي بالمضيق، التي كان مقررا تنظيمها يوم 8 نونبر 2024 تحت عنوان: «التسوية العقارية مدخل أساسي للتنمية». كما تم منع ندوة تحت عنوان: «التدبير المفوض بمدينة مرتيل بين الواقع والتحديات البيئية»، كانت ستنظمها جمعية النورس للبيئة والثقافة والأعمال الاجتماعية بتاريخ 31/01/2025.

وكانت اللجنة التحضيرية للنهج الديمقراطي العمالي بمرتيل قررت عقد لقاء تواصلي مع الجماهير الشعبية حول الأوضاع الكارثية التي تعرفها المنطقة: من فقدان مستمر لفرص الشغل، وارتفاع نسبة البطالة، وانسداد الآفاق أمام الشباب، ما يدفعهم إلى ركوب قوارب الموت، إلى تدهور وضعية النساء، خصوصا بعد إغلاق معبر سبتة المحتلة، إضافة إلى أزمة قطاع الصحة بالإقليم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ذات البعد الوطني... فقد اخترنا عنوان اللقاء التواصلي:

«الوضع الراهن وضرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين».

من تأطير الرفيق جمال براجع، الأمين العام للحزب، والرفيقة زهرة حكيمي، الكاتبة الوطنية للقطاع النسائي ونائبة الكاتب الجهوي، وذلك يوم الأحد 21 شتنبر 2025 بمقر الجامعة الوطنية للتعليم – التوجه الديمقراطي بمرتيل.

وفي إطار التحضير للنشاط، الذي يسبق جمعا عاما للإعلان عن تأسيس الفرع، قمنا بجميع الإجراءات القانونية الجاري بها العمل، إذ توجهنا إلى باشوية مدينة مرتيل لوضع إشعار بالنشاط، لكننا فوجئنا برفض استلامه من طرف المسؤولين هناك بمبرر وجود «تعليمات» من الباشا لكتابة الضبط بعدم الاستلام؛ وهو خرق واضح للقوانين الجاري بها العمل، ما اضطرنا إلى الإشعار عبر البريد المضمون، كما اعتبرناه مؤشرا سلبيا يستبق منع أنشطتنا واستفادتنا من القاعات العمومية.

وهو أمر ليس معزولا، بل ينسحب على كل فروع التنظيم التي تعاني من التضييق والمنع من الاستفادة من القاعات العمومية الممولة من جيوب دافعي الضرائب.

إن كل ذلك يعبر بوضوح عن أن أي عمل جاد معارض، سواء كان نقابيا أو سياسيا، تتم محاصرته وقمعه ومنعه.

وعليه فإننا في اللجنة التحضيرية للنهج الديمقراطي العمالي بمرتيل نعلن للرأي العام الوطني والمحلي ما يلي:

1 – تشبثنا بحقنا في التنظيم والعمل العلني والقانوني وفق الخط السياسي والإيديولوجي والتنظيمي لحزبنا وطنيا، مع عزمنا على الإعلان عن تأسيس فرع الحزب بمرتيل.

2 – إدانتنا هذه الممارسات من طرف باشوية مرتيل، وتحميلها كامل المسؤولية في خرق المساطر القانونية ومنع النشاط والتضييق على الحزب. كما نجدد تضامننا مع كل التنظيمات التي تتعرض لمثل هذه الممارسات، وندعو إلى تشكيل لجنة محلية للتتبع والترافع حول هذا الملف.

3 – تحيتنا وشكرنا للرفاق والرفيقات في المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم – التوجه الديمقراطي على دعمهم.

4 – تحويل اللقاء التواصلي من نشاط حضوري إلى نشاط رقمي سيتم بثه عبر صفحتنا الرسمية: النهج الديمقراطي العمالي – مرتيل.

5 – تقديرنا العالي لكل من أبدى استعداده للحضور والمشاركة في هذا اللقاء التواصلي.

# المئات من الأطر المغربية العاملين بشركة أمريكية مغربية يتعرضون للاضطهاد والتهديد

المئات من الأطر المغربية العاملين بشركة (DXC Morocco) الأمريكية المغربية يتعرضون للاضطهاد والتهديد بسبب إدانتهم للمجازر الصهيونية في غزة ودعمهم لنضال الشعب الفلسطيني:

في بداية شهر شتنبر الجاري أطلق أطر شركة (DXC Morocco) شارة إلكترونية (un badge de solidarité numérique) للتضامن مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل التحرر ولإدانة جرائم الإبادة التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد سكان غزة ولمساندة «أسطول الصمود العالمي» المتجه الآن لكسر الحصار على قطاع غزة. وقد انطلق هؤلاء الشباب، في مبادرتهم هذه، من المبادئ الكونية لحقوق الإنسان ومن الإحساس بدورهم في الحملة الشعبية المغربية والعالمية لدعم نضال الشعب الفلسطيني ومن القيم نفسها الواردة في ميثاق الأخلاق الذي تتبناه الشركة. إلا أن موقف الشركة جاء مناقضا للمبادئ التي تدعي تبنيها، حيث بادرت إدارتها إلى وضع قيود تقنية على توقيعات المستخدمين من أجل حجب أي إشارة للتضامن مع الشعب الفلسطيني وإلى تهديد المستخدمين باتخاذ إجراءات عقابية ضدهم. بل إن الكاتب العام لنقابة مستخدمي (DXC Morocco) التابعة للاتحاد المغربي للشغل توصل يومه الثلاثاء 16 شتنبر، عن طريق مفوض قضائي، بإخبار «التوقيف عن العمل بصفة تحفظية» وباستدعاء لجلسة استماع خلال أسبوع قصد اتخاذ عقوبة أخرى عقابا له على ما تعتبره الشركة «خطأ جسيما».

للتذكير فإن شركة (DXC Morocco)، التي كانت تسمى HP-Morocco إلى حدود 2017، يوجد مقرها الرئيسي بموقع Technopolis وتشغل حوالي 1300 من الأطر أغلبهم حاصلون على ديبلومات عليا من معاهد وجامعات مغربية وعالمية وهي ملكية مشتركة بين الشركة الأمريكية DXC Techno-logy وصندوق استثماري عمومي تابع لصندوق الإيداع والتدبير (CDG).

# تقرير حول «معركة الكرامة» لعاملات وعمال سيكوم/ سيكوميك

**علال .ج**

تخوض عاملات وعمال شركة سيكوم / سيكوميك، معركة نضالية لما يقارب الأربع سنوات (منذ شهر نونبر 2021)، لعلها الأطول في تاريخ المغرب. معركة ضد الطرد الجماعي للعاملات والعمال الذين يعانون من الاستغلال المكثف من طرف البرجوازية جراء امتصاص فائض قيمة عملها، مما يحول حياتها إلى معاناة دائمة لا يمكن وصفها إلا «بعبيد عصر الراسمالية.

يسعى هذا التقرير إلى تسليط الضوء على نضال ومعاناة جزء من الطبقة العاملة المغربية بمدينة مكناس ضد عائلة «التازي» (إحدى مكونات البرجوازية المغربية)، التي تمتلك استثمارات في قطاعات النسيج واللوجستيك والعقارات، وتشتهر بإغلاق المؤسسات الانتاجية (مثل «سيبوص»، « مغرب إينيفورم»، «سيكوشمس»...).

تعود ملكية شركة سيكوم – سيكوميك الى عائلة «العلمي التازي» التي تمتلك عدة استثمارات في قطاع النسيج، واللوجستيك، والعقارات (بما فيها دور السينما والمجال الفندقي)، في الفلاحة. ولها باع طويل في إغلاق المؤسسات الانتاجية، خاصة في قطاع النسيج، كما حدث خلال نهاية الألفية الأولى وبداية الألفية الثانية مع كل من «سيبوص»، «مغرب اينيفورم»، «سيكوشمس. وذلك تحت ذريعة الإفلاس، بينما تنشئ شركات جديدة داخل وخارج المغرب، علاوة على الشركات والورشات السرية التي يسهل عليها تصفيتها، وتخول لها استغلال اليد العاملة وفق نظام العقدة وفي ظروف أكثر بشاعة؛

ليأتي الدور على شركة سيكوم، موضوع هذا التقرير. تأسست شركة سيكوم سنة 1974، تحت رقم السجل التجاري 16990، برأسمال: 5.480.000،00 درهم، تشغل أزيد من 1200 عاملة وعامل، وتتخصص في إنتاج الملابس الجاهزة، بما فيها الرياضية لأشهر الأندية بامريكا اللاتينية وأوروبا، والزي العسكري محليا ودوليا. ومع ذلك لم تستثنيها عاصفة الإغلاق، وفق مسلسل مترابط الحلقات:

• في سنة 2007 أخذ صاحب الشركة في إنشاء شركات مؤقتة بأسماء مختلفة تتم تصفيتها في مدة أقصاها أربع سنوات، تعمل تحت العلامة التجارية للشركة الأم «سيكوم»، ويتم من خلالها التحايل على اليد العاملة عن طريق الاستغلال بعقد محددة، وكذلك التحايل على الدولة عن طريق التهرب الضريبي؛

• ومع سنة 2010، بدأ إخضاع العاملات والعمال للبطالة التقنية (chô–mage technique)، بما يعنيه من تقليص لعدد العمال وساعات العمل؛

• لتتلوها سنة 2013 خطوة بيع أرض الشركة إلى» لكرون بولفار (le grand boulevard)، التي هي بدورها في ملكية «عائلة التازي»، ثم كرائها لشركة سيكوم بسومة مائة ألف (100.000،00) درهم؛

• في سنة 2014 سيتم تفويت وسائل نقل العمال لشركة «أليانس» التابعة بدورها لإدارة مجموعة شركات ورثة التازي؛

• في سنة 2015 تم نقل إدارة شركة سيكوم والتقنيين والمسؤولين الإداريين والآلات الجديدة وعدد من العمال إلى شركات أخرى تابعة لمجموعة التازي، لتصبح «سيكوم» بدورها تابعة لإدارة هذه المجموعة بدون علم العمال؛

• وفي 6 يونيو 2016 تم تفويت العمال (ما يفوق 660) والآلات المتبقية وجلها قديمة مع الحق التجاري لشركة (ليو مينور) التي يوجد مقرها بفرنسا، باسم جديد هو سيكوميك بمبلغ: (250.000.000) مائتان وخمسون مليون سنتيم وبعقد كراء محدد في خمس سنوات غير قابلة للتجديد مع الحفاظ بسومة الكراء التي كانت لصالح (لكرون بولفار) كصاحبة الوعاء العقاري؛

• لتاتي لحظة التوقف الأول للشركة عن العمل بتاريخ 01 نونبر 2017 بحجة تراكم الديون. فوجد العمال أنفسهم داخل متاهة الحوارات التي لم تفضي لأية نتيجة، ليقرروا بعدها الدخول في عدة خطوات نضالية تطورت لاعتصام لمدة ثلاث أيام أمام شركة تابعة لورثة التازي لا يبعد مقرها عن شركة سيكوم/سيكوميك إلا بأمتار قليلة؛ وهي الخطوات التي دفعت وزارة الداخلية إلى التدخل عن طريق العمالة أولا، ليتلوها اجتماع بمقر نفس العمالة برئاسة كاتبها العام وبحضور كل المتدخلين أفضى الى حل مزيف باطنه امتصاص غضب العمال، وظاهره إعادة استئناف الشركة لنشاطها عن طريق:

• مساهمة مجلس جهة فاس مكناس، وجماعة مكناس بمبلغ أربع ماءة مليون سنتيم (400.000000) مناصفة؛

• إعفاء متأخرات الأداء لصندوق الضمان الاجتماعي، اتجاه سيكوميك؛

• إعفاء من متأخرات الكراء لمدة سنة اتجاه الشركة من طرف صاحب الوعاء العقار؛

• استئناف الشركة لنشاطها بشكل تدريجي (تخفيض ساعات وأيام العمل وكذا عدد العمال) بتاريخ 16 يوليوز 2018.

مما يتبين معه أن المستفيد الوحيد من العملية هو الباطرون، في حين خرج العمال بخفي حنين، بل تم التحايل عليهم بتنسيق مع العمالة عن طريق إخضاعهم للمادة 19 من مدونة الشغل، تحت يافطة توفير «الحماية» لهم مستقبلا ضد أي إجراء يقدم عليه الباطرون.

وهو ما بدأت تتكشف حقيقة ترجمته الفعلية، بعدم تعويضهم عن سنة من التوقف عن العمل، وباستغلالهم في عز ما سمي بأزمة «كورونا» لإنتاج الكمامات التي يتم تصديرها لعدة دول عبر العالم.

ولم تؤدي الإدارة:

• أجرة شهري أكتوبر ونونبر والمقدرة ب 3.397.680 درهم؛

• مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لمدة خمس سنوات، رغم اقتطاعها من طرف الإدارة بشكل منتظم من الأجور والمقدرة ب 410995 درهم؛

• مستحقات ثلاث سنوات من التغطية الصحية (تأمين خاص) بما يقدر ب 373787.60 درهم؛

• مستحقات سنتين من «أمو» (AMO) بما يقدر ب 829329،60 درهم.

ملحوظة: تبقى هاته الأرقام تقريبية لاعتمادها الحد الأدنى للأجور الذي تبلغ قيمته، إلى حدود 2021، 2785.00 درهم ودون احتساب الأقدمية، والساعات الإضافية.

وإضافة إلى هذه الاختلاسات، تمت مراكمة الديون على الشركة:

+ الماء والكهرباء : 331336،00 درهم،
+ وسائل النقل : 700000،00 درهم.
+ التأمين عن الحوادث : 874147،00 درهم.
+ البنك المغربي للتجارة الخارجية : 2000000،00 درهم.

• ولاختتام المؤامرة أعلنت الشركة إفلاسها وأغلقت أبوابها في وجه 460 عاملة و60 عامل، ملقية بهم الى جحيم البطالة والتشريد.

• وكرد منهم على هاته الجريمة، التزم العمال بالحضور لمقر الشركة بشكل يومي للعمل، قبل ان يقرروا الدخول في معركة مفتوحة، خاضوا خلالها عدة أشكال نضالية: وقفات احتجاجية واعتصامات بمقر الشركة، وقفات ومسيرات جابت شوارع مدينة مكناس، وقفات واعتصامات أمام جماعة مكناس والعمالة، وأيضا أمام مقر الكنفدرالية الديمقراطية للشغل مع المبيت.

• وفي سنة 2022 تم عقد لقاء مع الوزير الأول الذي وعد بحل الملف دون أن تتم ترجمته على أرض الواقع؛ كما تم خلال نفس السنة رفع تقرير إلى الحكومة، تناول الوضعية المزرية للعمال وحيثيات الملف دون تلقي أي جواب.

• وبتاريخ 12 يوليوز 2024 تقرر الدخول في خطوة الاعتصام المفتوح الذي تجاوز أربعة عشر شهرا أمام فندق الريف.

• هذا بالإضافة إلى الاعتصام الدائم منذ أزيد من ثلاث سنوات بمقر الشركة، حتى لا يتم تهريب ما تبقى من الآلات...

• أما تجربتهم النقابية، فقد عكست وعيهم بضرورة الفعل المنظم ضمن هاته الحلقة في مسار النضال العمالي، ليكون انخراطهم في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل»سنة 1995؛

• وابتداء من سنة 1996 سينطلق مشوارهم النضالي بتسطير ملف مطلبي شامل وخوض عدة معارك نضالية من ضمنها اعتصام لمدة 17 يوما داخل الشركة؛

• واتخذت هذه الخطوات من أجل: «الترسيم، النقل، تطبيق قانون الشغل، الحد الأدنى للأجور، منحة الاقدمية، الضمان الاجتماعي، الاستفادة من العطل والاعياد، الحصول على الملابس خاصة لاطفالهم...»

• كما تم خوض معارك ضد المادة «184» من مدونة الشغل، والتي تمكنوا من الفوز بها على مستوى القضاء ابتدائيا، قبل أن يتم الانقلاب عليهم استئنافيا؛ وكذلك المعركة الخاصة بإقرار الحد الأدنى للأجور لفائدة 366 عامل ظلوا تحت رحمة ما يسمى بفترة التدريب (formation)، وهن اللواتي إلتحقن كقاصرات بالعمل ومن لا يتقاضين إلا أجرا زهيدا ما بين 70 درهما و200 درهم في الشهر، كحد أقصى، مقابل فترة عمل تفوق 12 ساعة في اليوم، قبل المرور إلى مرحلة المؤقتين، ثم مرحلة نظام العمل بالساعة.؛

• وخلال اعتصامهم المفتوح الذي لا زال مستمرا، سيتعرضون لكل الاستفزازات والمضايقات والاعتداءات المعنوية والمادية من طرف بلطجية الفندق المسخرين من طرف السلطة والباطرونا، من الألفاظ النابية والحركات المخلة بالآداب، مرورا برشهم بالمياه الحارقة والمياه العادمة والرشق بالحجارة والمياه المثلجة، وإغراق خيامهم التي لا تقيهم أصلا من تقلبات الطقس من حرارة الصيف وبرودة الشتاء وأمتعتهم بالمياه والمواد المشار إليها اعلاه. ويتم بشكل متكرر هدم تلك « الخيم»، من قبل تلك العصابة وممثلي السلطة، بالإضافة الى الاعتداءات البدنية التي تطال العاملات والعمال من طرف تلك العناصر، بلغت حد محاولة القتل في حق أحد العمال وعضو المكتب النقابي. هذا، بالإضافة إلى الشكايات الكيدية سواء من طرف الباطرون باعتباره صاحب الفندق (الريف) أو من طرف بعض مستخدميه وبإيعاز منه والتي لازالت جلساتها مستمرة بكل من المحكمة الابتدائية والاستئنا؛

• لا ننسى أنه خلال هاته المعركة كانت الحصيلة ثقيلة ومؤلمة من الخسائر في ظل غياب الإمكانيات والحماية الاجتماعية:

• 06 وفيات نتيجة الأمراض المزمنة؛
• 02 حالتي بتر للأطراف؛
• 01 حالة فقدان للبصر؛
• 03 حالات تعاني من شلل نصفي.
• معاناة ما يقارب 50 في المائة من العاملات والعمال من أمراض مزمنة جراء شروط العمل.
• معاناة 10 في المائة من أمراض خطيرة في مقدمتها مرض السرطان.
• انقطاع مجموعة من الأبناء عن الدراسة.
• إصابة العديد من الأبناء بأمراض نفسية، نظرا للوضع المزري الذي أصبحوا يعيشونه، وفقدان الحنان والرعاية الأسرية (الغياب المتكرر أو الدائم للأب أو الأم او كليهما نظرا للتواجد بالمعركة).

وعلى الرغم من معاناة واقع البطالة والتشريد لهم ولأسرهم، وقساوة الظروف المناخية، فإن جذوة النضال ظلت متقدة فيهم، وكلهم إصرار وعزيمة على مواصلة المسار، مجددين نداءهم لكل المواقع العمالية ومن يؤمن بقضايا الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية عامة وسائر القوى التقدمية السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية الأخرى، ألا يتخلف عن تضامنه ومساندته بكل الوسائل المتاحة لدعم صمودهم في هذه المعركة، معركة الجميع التي اختاروا لها عنوان اسم معركة الكرامة.

ويبقى المطلوب من الحكومة تحمل مسؤوليتها فيما يخص العبء المالي لهذا النزاع –مستلهمين في هذا المجال تعاطيها مع ملفات مماثلة سابقا. وهو ما قامت به الحكومة في عهد عباس الفاسي وادريس جطو وعبد الرحمان اليوسفي في ملف إكوز بقصبة تادلة وكوطيف وسيمف بفاس حيث تحملت الدولة المسؤولية في حل هذه الملفات.

**مكناس، في 19 شتنبر 2025**

# بنية الفكر الصهيوني وسبل المقاومة الفلسطينية

ركيزتان أساسيتان انبنت عليهما الصهيونية لإسرائيل وشكلاتا فيما بعد أصل كل الميز العنصري المتطرف( الأبارتايد ) وكل الجرائم والمذابح والاغتيالات والابادات التي ارتكبت ومازالت ترتكب الى يومنا هذا في حق الشعب الفلسطيني واللبناني ونعني بهما:

علال الجديد

– المعطى الديني : الفكر الصهيوني له جدور قوية في أسطورة ( mythe ) « أرض الميعاد» و« الشعب المختار» فالفكر الصهيوني نما وترعرع في تربة الفكر الديني اليهودي المحافظ ولذلك فعلاقة بنية الفكر الصهيوني بالأساطير الدينية اليهودية القديمة قوية وهذا المعطى شكل على مر التاريخ النواة الصلبة للإيديولوجية الصهيونية.

– المعطى الثاني : هو القانون الخاخامي لانتقال الصفة اليهودية عبر قرابة الدم من الأم اليهودية.( بمعنى انشاء كيان خاص باليهود).

وهذان المعطيين ستستغلهما الحركة الصهيونية الى أقصى حد ،فهي تستغل الدين اليهودي لتكتسب بعدا تاريخيا وانسانيا ،كما أنها تستغل كثيرا الأفكار السياسية العلمانية والثورية لإضفاء صبغة علمانية أو ثورية( الحرية والديمقراطية) على نفسها في تناقض تام مع ما تمارسه من سياسات الاقصاء والعنف، وتستعين كذلك بكتابات أخرى ( تلمود) لتعزيز طرحها الصهيوني كضرورة ايجاد « موطن للعيش» لليهود المنتشرين عبر العالم على ارض فلسطين وانهاء حالة التيه.

فمنذ تأسيس الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر تحت اشراف تيودور هرتزل( مؤتمر بازل 1897) وبداية القرن العشرين وهي تعمل على تنفيذ مهمتها الرئيسية: «تجميع يهود العالم على أرض فلسطين وقيام موطن لهم وحمايتهم من تعسفات الغرب « رغم المعارضة الشديدة لرجال الدين وبعض المفكرين . وهكذا وبتواطؤ بريطانيا ،سيتم تسهيل الهجرة إلى فلسطين وبداية احتلالها تدريجيا مسخرين لذلك كل الامكانيات المتاحة ( ذكاء/ خبث/ مناورة/ دهاء /كذب/ تحوير الحقائق / خداع الضمائر/ عنف/ ..) لبلوغ هذا الهدف.

وأمام تزايد الهجرة اليهودية لأرض فلسطين والتي أصبحت واضحة ، انتفض الشعب الفلسطيني وقامت عدة ثورات للحد من هذه التدفقات البشرية(1929/1921/1920/ 1936 ) وفي عام 1937 ستعم الانتفاضة كل أرض فلسطين احتجاجا على سياسة بريطانيا إلا أن كل هذه الإنتفاضات قوبلت من طرف الجيش البريطاني والعصابات الصهيونية بالنار والحديد ،نتج عنها تهجير أصحاب الأرض الى مناطق أقل خصوبة والى دول الجوار و مصادرة أراضيهم ومنحها لليهود القادمين من مختلف مناطق العالم.

حسب الباحث الفرنسي André Gaillard يمكن تمييز ثلاث حقب رئيسية لإحتلال أرض فلسطين المعد سلفا في دهاليز الوكالة اليهودية:

– من نهاية القرن التاسع عشر (1880) الى الحرب العالمية الأولى (1914–1918).

– من 1922 الى 1947 حقبة الانتداب البريطاني.

– من 1947 الى الآن : إستنبات الكيان الصهيوني المدعو « دولة اسرائيل».

وعلى امتداد هذه الحقب الثلاثة ،لم تعرف المنطقة لا سلاما ولا استقرارا بل أصبحت مسرحا دائما للصراع الفلسطيني–العربي / الاسرائيلي .وشهدت المنطقة أربعة حروب دموية وارتكبت أبشع الجرائم والمذابح والمجازر في حق الشعب الفلسطيني ( دير ياسين / صبرا وشتيلا/ جنين .....) وموورست جميع أنواع الإبادة والتطهير العرقي كما يحدث الأن في غزة وخان يونس وجنوب لبنان وضم الاراضي وتسريع وتيرة الاستيطان وبناء جدار عازل وأصبح الفلسطينيون في سجن بسماء مفتوحة. يحدث هذا في ظل صمت مريع للمنتظم الدولي المتصهين ودول الغرب وخذلان الأمة العربية والإسلامية ،وحدها الفصائل الفلسطينية واللبنانية ودول محور المقاومة والاسناد تواجه الغطرسة الاسرائيلية وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية.

واذا كانت المصالح الاقتصادية والانتخابية لبعض ممثلي الامم المتحدة لعبت دورا كبيرا في تصويت 1947 وقرار التقسيم لفائدة « قيام دولة اسرائيل» واذا كانت هذه المصالح مازالت قائمة والتسامح إزاء ما تقترفه اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني واللبناني ،هناك عاملين أخرين لا يقلان أهمية وهما عدم معرفة القدرة العنصرية للإيديولوجية الصهيونية والقدرة على حجب الحقيقة عن الرأي العالمي عبر تقديم حقائق خاطئة ونكران حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي وهو أهم بند خرقته الامم المتحدة وهو ما يعتبر خطأ فادحا من طرفها عندما وافقت على إستنبات هذا الكيان الغريب على أرض فلسطين. فهذا الكيان عنصري ،إقلاعي واستعماري ويهدد السلم العالمي .ومشروعه لم يكن تحقيقا لحلم صهيوني فحسب وانما مشروعا استراتيجيا استعماريا كبيرا لبريطانيا ولحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ( أي الإمبريالية العالمية) ضد شعوب المنطقة المعروفة بثرواتها البترولية الهائلة وأراضيها الخصبة وكذا كسر حركات التحرر الوطني فيها واخماد الثورات الاجتماعية المتصاعدة من أجل تأبيد هيمنتها على دول المنطقة وتكريس تبعيتها لها بالضرورة ولهذا الغرض جعلت من الكيان الصهيوني قاعدة عسكرية تابعة لها ،مهمتها حراسة مصالحها في الشرق الأوسط ونهب الثروات.

أمام هذا المشروع الصهيوني الاستئصالي ،العنصري ،يقابله المشروع الفلسطيني وهو تحرير فلسطين من الاستعمار الاسرائيلي وقيام دولة فلسطين على كافة أراضيها وعاصمتها القدس. دولة علمانية ديمقراطية غير عنصرية يتمتع فيها جميع المواطنين بمختلف انتماءاتهم بنفس الحقوق ونفس الواجبات وهذا هو البديل الوحيد الممكن ويشكل أرضية عادلة ينبغي أن تدعم من جميع القوى التقدمية والثورية عبر العالم. أما « حل الدولتين « فقد تم تجاوزه ،فكل الاتفاقات والتفاهمات باءت بالفشل . ولا تزيد الا في تقوية الحركة الصهيونية وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك لا استقرار ولا عدالة ولا مساواة بين المحتل وصاحب الارض.

قيام دولة فلسطين لن ير النور في القريب العاجل لما يتميز به الصراع من تعقيد يتداخل فيه المحلي بالإقليمي بالدولي وتضارب المصالح .إلا أن الشعب الفلسطيني الجبار ومقاومته الباسلة وتضحياته وايمانه بالقضية في كل مرة يبعث فينا الأمل .وما يجري الان على أرض فلسطين هو بداية نهاية إسرائيل. لذا وجب مواجهة الفكر الصهيوني فكريا وسياسيا من خلال كشف تناقضاته وأدواته وتفكيك بنيته المبنية أساسا على الأسطورة الدينية القديمة( الأرض والدم) وتجاوز التحليل السطحي والنفاذ الى عمق الايديولوجية الصهيونية ومشروعها الاستعماري.

> قيام دولة فلسطين لن ير النور في القريب العاجل لما يتميز به الصراع من تعقيد يتداخل فيه المحلي بالإقليمي بالدولي وتضارب المصالح .إلا أن الشعب الفلسطيني الجبار ومقاومته الباسلة وتضحياته وايمانه بالقضية في كل مرة يبعث فينا الأمل .وما يجري الان على أرض فلسطين هو بداية نهاية إسرائيل. لذا وجب مواجهة الفكر الصهيوني فكريا وسياسيا من خلال كشف تناقضاته وأدواته وتفكيك بنيته المبنية أساسا على الأسطورة الدينية القديمة( الأرض والدم) وتجاوز التحليل السطحي والنفاذ الى عمق الايديولوجية الصهيونية ومشروعها الاستعماري.

**أمام هذا المشروع الصهيوني الاستئصالي ،العنصري ،يقابله المشروع الفلسطيني وهو تحرير فلسطين من الاستعمار الاسرائيلي وقيام دولة فلسطين على كافة أراضيها وعاصمتها القدس. دولة علمانية ديمقراطية غير عنصرية يتمتع فيها جميع المواطنين بمختلف انتماءاتهم بنفس الحقوق ونفس الواجبات وهذا هو البديل الوحيد الممكن ويشكل أرضية عادلة ينبغي أن تدعم من جميع القوى التقدمية والثورية عبر العالم. أما « حل الدولتين »**

# تقاعس المواطن المغربي، الأسباب والمسؤوليات

**حسن ج.**

يعرف المجتمع المغربي وخاصة عموم الجماهير الشعبية الكادحة مفارقات تستدعي مساءلتها والبحث عن مسبباتها وعن الجهات المسؤولة عن هذه الوضعية غير الطبيعية، فأي متتبع عادي للوضع العام بالبلاد، يمكن أن يدرك فقط بوعيه بأن الأوضاع على كافة المستويات جد مقلقة، فالأسعار ومنها أسعار المواد الأساسية عرفت ولازالت ارتفاعات مهولة، مما ينذر بأزمة سوء التغذية لدى الغالبية من ذوي الدخل المحدود وخاصة في صفوف الأطفال، فأثمنة البيض والدجاج والسمك (السردين) والحليب والخضر التي هي حاجيات الإنسان العادي من أجل الحصول على حصته من الفيتامينات والسعرات الحرارية، تجاوزت كل الحدود خاصة وأن البطالة متفشية في مختلف الأوساط إضافة إلى هزالة الأجور، فهل ب 100،00 درهم في اليوم يمكن مواجهة متطلبات الحياة لأسرة صغيرة من 4 أفراد (كراء، أكل، ملبس، استشفاء...)؟ هذه الأوضاع هي التي تؤدي إلى العديد من الإنحرافات سرقات، الاستهلاك والإتجار في المخدرات، الدعارة... الخ.

أما على مستوى الحريات، فقد أصبح القضاء هو أحد الآليات التي يوظفها النظام المخزني لإلفاق التهم لكل من يحاول فضح هذا الواقع، فالتضييق على الحريات الفردية والجماعية أصبح القاعدة، خاصة أن الأوضاع في القطاعين الإجتماعيين الأساسيين، التعليم والصحة دون المستوى المطلوب وفي تردي مستمر وما الاحتجاجات الأخيرة للمواطنين/ات أمام مستشفى الحسن الثاني بأكادير إلا أحد الأمثلة عن تدهور الخدمات الطبية بالمغرب وما يصاحبها من تفشي للرشوة والمحسوبية والزبونية دون الكلام عن أثمنة الأدوية التي تتجاوز بكثير أثمنتها بدول مثل اسبانيا وتركيا وغيرهما من الدول التي يساوي فيها الحد الأدنى للأجور حوالي 5 مرات الحد الأدنى بالمغرب، أما التعليم فقد عمل النظام المخزني على تفكيكه وضرب مبدأ التعميم، حيث سمح بانتشار المؤسسات الخاصة التي تستنزف أموال الأسر التي تلجأ لها أمام الهجوم الذي تعرفه المدرسة العمومية، فقد أصبح لكل طبقة مدارسها الخاصة، بل وصل النظام في إطار تطبيعه مع ا لكيان الصهيوني إلى تعيين ضابط أمريكي على مدرسة الأخوين بإفران الذي قام بطرد 16 تلميذ(ة) ضاربا السيادة الوطنية والقوانين المنظمة للقطاع عرض الحائط لأن مواصفات هؤلاء التلاميذ لا تتناسب والتوجه الصهيوني لهذا الضابط وهذا مجرد مثال من الأمثلة التي تتكرر في العديد من هذه المؤسسات، التي ليس لها أي علاقة بالتربية والتعليم سوى ما ستجنيه من أرباح من ذلك المشروع.

أمام هذه الأوضاع القاتمة والتي تنذر بسنوات عجاف خاصة مع ارتفاع المديونية الداخلية والخارجية التي وصلت إلى مستويات مخيفة قد تؤدي إلى تقويم هيكلي جديد وغياب أية إرادة سياسية حقيقية لتصحيح الأوضاع، يلاحظ سلبية المواطنين/ات وعدم انخراطهم/هن بشكل واسع في حراك جماهيري من أجل تغيير هذا الواقع المرير، وحتى عندما تقوم منطقة أو فئة ما بتحرك للمطالبة بأبسط الحقوق، الحق في التطبيب المجاني وذي جودة، أو فك العزلة عبر تشييد مسالك أو طرق/ صالحة، أو توفير الماء الصالح للشرب أو مدرسة أو نواة جامعية أو حتى رفع الظلم الذي يمارسه بعض المافيات المخزنية، فإن هذه التحركات تتم برفع الأعلام الوطنية وصور للملك الذي يدعونه لإنصافهم وكأن المؤسسة الملكية غير مسؤولة عن هذا الواقع، في حين هي رأس رمح النظام المخزني.

ورغم كل هذا التوسل من أجل إحقاق الحقوق فإن أغلب هذه المبادرات الاجتماعية تواجه بالقمع وبالاعتقالات في صفوف متزعمي هذه المبادرات المطلبية المشروعة كما وقع في حراك فكيك وغيره والآن أمام مستشفى الحسن الثاني بأكادير مما يبين بالملموس بأن النظام المخزني ليست له أية إرادة سياسية حقيقية ولن تكون في بناء ديمقراطية حقيقية بمختلف أبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والفكرية. أو فك الارتباط مع الامبريالية والصهيونية لأن طبيعته ومصالحه تتناقض كليا مع هموم ومصالح عموم الجماهير الكادحة. فما هي إذن أسباب هذه المفارقة؟

في نظري يمكن إرجاع هذه الأزمة إلى أربعة أسباب رئيسية أولها النظام المخزني وخدامه الذي نجح إلى حد ما في توريط الأغلبية الساحقة من كوادر الأحزاب التي كان الشعب المغربي المكافح ينتظر منها أن تبقى وفية لخطها السياسي منذ فترة الحركة الوطنية وكذلك الأغلبية من النخبة التي كان لها تأثير على وعي الجماهير خاصة المتعلمة منها ومحاولة تسويق أن الملكية فوق الصراعات الحزبية وبالتالي ربط الأزمة المجتمعية بالعناصر والأحزاب المنتخبة «ديمقراطيا» لذلك، نرى أغلب المبادرات المطلبية المنعزلة ترفع فيها الأعلام الوطنية وصور الملك، وهذا يبين بوضوح الوعي الزائف لدى الغالبية العظمى من المغاربة. أما السبب الثاني فيتمثل أساسا في فقدان الحركة اليسارية عامة لهويتها الكفاحية، سواء من خلال هرولة مجموعة من الأحزاب التي كانت محسوبة على اليسار نحو فتات المخزن واندماجها في البنية المخزنية إلى درجة أصبحت أكثر خطورة على الجماهير الشعبية الكادحة وما توقيع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية على الوثيقة التي وصفوا فيها مناضلي/ات حراك الريف بالانفصاليين/ات إلا دليل على تمخزن هذين الحزبين وكذلك مغادرة أغلب أعضاء وعضوات الأحزاب اليسارية الديمقراطية والأعضاء غير المنظمين لساحات النضال والاقتصار على إصدار بيانات في أحسن الأحوال، عندما يتعلق الأمر بدعم الطبقة العاملة في نضالاتها أو الجماهير الكادحة في مطالبها العادلة، إلا إذا تعلق الأمر بالاستغلال الانتخابوي وهذا ما يزيد من عزلة هؤلاء عن عموم الجماهير.

أما الأحزاب الجذرية ومنها النهج الديمقراطي العمالي، فرغم وضوحه الإيديولوجي والسياسي ومحاولة العديد من مناضليه/اته الفعل في هذا الواقع، إلا أن مسلكيات نسبة مهمة في مناضليه/اته لا تختلف عن مسلكيات اليسار الديمقراطي، وذلك بسبب غياب الصرامة التنظيمية والمحاسبة الرفاقية وتحديد المسؤوليات من جهة وكذلك بحكم التركيبة الطبقية للحزب ذات الأغلبية البرجوازية الصغيرة، ثم هناك عامل ثالث ومهم، هو طريقة التواصل التي لازالت دون الطموحات، خاصة التواصل الإلكتروني، ليس الكتابي فقط، بل الصوت والصورة في هذا الزمن الذي فيه كل الشباب في تواصل إلكتروني مع ضرورة الإجتهاد في كيفية تصريف الخطابات والبيانات مع ربط كل ذلك بالفعل الميداني، هذا الوضع للقوى اليسارية وعدم الثقة في الحركة الإسلامية التي تكرس كل تحركاتها فقط فيما يخدم أجندتها، مدونة الأسرة، القضية الفلسطينية بمفهوم ضيق... الخ يجعل عموم الجماهير الشعبية تأخذ مسافة عن أي فعل نضالي، إلا بما يخدم مصالحها المباشرة والآنية، إضافة إلى التجارب المريرة التي كانت لها مع القوى التي كانت تأمل تحقيق التغيير المنشود معها فلمن المسؤولية إذن؟

إن من طبيعة الطبقات السائدة وعلى رأسها النظام المخزني هو إبقاء الأوضاع على حالها أو تأزيمها أكثر، لذلك لا يمكن التركيز عليها لأن مصالحها متناقضة جذريا مع مصالح عموم الكادحين/ات وبالتالي فالمسؤولية تتحملها أساسا مختلف القوى التي تدعي الدفاع عن مصالح عموم الطبقات الشعبية، مما يستلزم عليها التفكير جديا في كيفية خلق تحالفات آنية وأخرى استراتيجية ومداخل الفعل في الأوساط الشعبية من أجل تحقيق التغيير المنشود. أما تصور النهج الديمقراطي العمالي فيجب أن يوضع على طاولة المفاوضات مع القوى التي من المفترض أننا نتقاسم معها الكثير في عدة واجهات الصراع، وقد نختلف معها في قضايا أخرى، لذلك علينا تحديد بشكل جماعي نقط انطلاق نضالنا المشترك وتمرحله وحدود كل تنظيم دون وضع حد لأفق هذا التغيير وما تجربة حراك الريف وغيره واحتجاجات سكان مناطق الأطلس وآخرها أمام مستشفى الحسن الثاني بأكادير إلا نواقيس لكي نستفيق من سباتنا.

إن من طبيعة الطبقات السائدة وعلى رأسها النظام المخزني هو إبقاء الأوضاع على حالها أو تأزيمها أكثر، لذلك لا يمكن التركيز عليها لأن مصالحها متناقضة جذريا مع مصالح عموم الكادحين/ات وبالتالي فالمسؤولية تتحملها أساسا مختلف القوى التي تدعي الدفاع عن مصالح عموم الطبقات الشعبية، مما يستلزم عليها التفكير جديا في كيفية خلق تحالفات آنية وأخرى استراتيجية ومداخل الفعل في الأوساط الشعبية من أجل تحقيق التغيير المنشود.

# المشروع الامبريالي–الصهيوني والدوس على القانون الدولي

عملت الأمم المتحدة على إرساء الشرعية الدولية، شرعية تجسد سيادة القانون على المستوى الدولي، لكن هذا القانون يستحيل تطبيقه متى تعارض مع الاهداف الاستراتيجية للدول القوية او لمصالح الدول الحليفة لها. فالقوى الامبريالية هي من تقرر بخصوص تطبيق القانون الدولي من عدمه. هذا الامر يتضح عندما نستحضر، من بين امور أخرى، مآل القرار 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1947، القرار القاضي بتقسيم فلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطاني الى دولتين. فرغم ان هذا القرار مجحف في حق الفلسطينيين الذين ينتزع منهم ارضهم ويسندها بدون موجب حق للمحتل الصهيوني، الا ان الصهاينة رفضوا هذا القرار، كما قوبل في نفس الوقت بفيتو غير معلن من الغرب الامبريالي. فمنذ ذلك التاريخ الى حدود اليوم بقي ذلك القرار من دون تطبيق، في حين تحمس الغرب لفصل الصرب عن كوسوفو واعترف لهم بالاستقلال) 2008(، ونفس الموقف تبناه هذا الغرب بخصوص انفصال جنوب السودان الغني بالنفط عن شماله 2011. ان هذا التناقض في المواقف بخصوص احداث متشابهة لحد الاعتراض على تطبيق القانون الدولي يجد تفسيره في كون الإمبرياليين بقيادة أمريكا يضربون بعرض الحائط كل المواثق والأعراف الدولية، متى تعارضت مع أهدافهم ومصالحهم. فتدخلهم في كوسوفو كان بدافع حماية أهداف استراتيجية وسعيهم لبسط هيمنتهم على البلقان، اما حمايتهم للكيان الصهيوني فلأنه بمثابة الولاية الواحدة والخمسين لأمريكا وواحدة من قواعدها المتقدمة، والمس بأمنها يعد خطا احمر.

## القانون الدولي ترجمة لوضع دولي تحدده بنية العلاقات الاقتصادية على المستوى العالمي

**بوتبغى الحسين**

القانون الدولي أصبح اليوم من المواضيع التي يشتغل عليها العديد من المحللين نظرا لما يكتسيه من اهمية في ظل وضع يواجه فيه النظام الدولي السائد مشاكل عدة ومتنوعة. فالفترة الحالية يطبعها دخول الأنظمة الرأسمالية في ازمات عدة متزامنة ومستدامة، لذلك كان من المنتظران يتم اعتماد القانون الدولي كوسيلة لحلحلة مثل هذه الازمات، خاصة منها المتعلقة بالعلاقات الدولية، بحيث انه، ظاهريا على الأقل، لأجل هذا الغرض وجد أصلا. لكن لابد من التسليم في نفس الوقت انه من المحتمل جدا ان يتحول هذا القانون في الوقت ذاته الى اداة تتسبب في تعقيد الأزمات القائمة واطالة مفعولها. وكما لا يغيب على أحد فالمشكلة الكبيرة التي تؤرق النظام الرأسمالي المعولم اليوم هي الازمة المالية التي تسببت في إدخال عديد من الاقتصادات الكبرى في ضائقة لا تطاق ما ترتبت عنه مشاكل عويصة اجتماعية وجيوسياسية جعلت العالم يعيش في الفترة الراهنة نوع من عدم الاستقرار ودخل فيما يشبه الفوضى فانعكس ذلك على مستوى القانون الدولي الذي أضحى هو نفسه يعيش ازمة.

النظام الدولي اليوم كما الوضع الدولي مغاير تماما بل هو عكس الوضع الذي كان عليه العالم في فترة ما بين الحرب العالمية الثانية حتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي. المستجد في هذا الوضع ليس فقط هو غياب الاتحاد السوفييتي الذي شكل الى جانب الولايات المتحدة الامريكية أحد القطبين الذين وفرا نوع من التوازن في الوضع والنظام السابق، بل هنالك أيضا تحولات عميقة اثرت على المنظومة ككل في جوانب هامة منها ارتكز عليها النظام الدولي السابق، ومنها المتعلق بموازين القوى على المستوى الدولي. والاختلال في موازين القوى هو الذي يطلق عليه ازدواجية المعايير وبصيغة أخرى أكثر وضوحا ازمة الشرعية الدولية. فالشرعية الدولية يفهم منها عادة نوع من التطابق او التوافق فيما بين الممارسة الدولية، أي تصرف الدول كل واحدة منها على حدة وسلوك بعضها اتجاه البعض الاخر وتوافق هذه التصرفات وهذه الممارسة مع القانون الدولي الذي حضي بموافقتها جميعا، بالرغم من انه في حقيقة الامر هو من صنع الدول القوية اقتصاديا وعسكريا فقط، أي تلك التي خرجت منتصرة من الحرب الكبرى الثانية.

اليوم كما يتتبع العالم اجمع، فالولايات المتحدة الامريكية وقاعدته العسكرية المتقدمة، الكيان الصهيوني المحتل للأراضي الفلسطينية لقرابة قرن من الزمن، يتصرفا بعنجهية وبشكل لا يعير أي اهتمام للشرعية الدولية فيفرضان على العالم بتصرفاتهم الرعناء «شرعية بديلة» هي التعبير الواضح عن ميزان قوى مختل يقوم على تكريس الهيمنة الامريكية المرتكزة على توظيف المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة لخدمة المصالح الاستراتيجية للإمبريالية الامريكية وخدمة المشروع الامبريالي الصهيوني. في هذا الإطار قامت أمريكا والكيان بالعديد من التعديات على الدول وشعوب العالم منها على سبيل الذكر، احتلال العراق في تجاوز تام لقرارات الأمم المتحدة وفرض حل على الفلسطينيين في تنكر تام للقرارات الدولية كالقرارات 181 و194 و242 و338، قبل ان يقدم الكيان غداة 7 أكتوبر 2023 على الدخول في حرب إبادة جماعية لا تزال مستمر لحدود الساعة بقطاع غزة كما بالضفة.

مع نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي تم اقبار النظام الدولي القديم وأصبح الحديث عن نظام جديد من مميزاته انهاء الثنائية القطبية والهيمنة شبه التامة للولايات المتحدة الامريكية على العالم. لقد انتهى الوضع الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية ودهب معه النظام الدولي الذي تمت صياغته بقمة يالطا واستطاعت أمريكا ان تفرض هيمنتها بقوة الحديد والنار بعد ان قامت بدور محوري في حرب العراق الثانية 1991 وفي حرب البلقان، ثم في حرب الخليج الثالثة 2003 ما جعل منها سيدة العالم. فبقيادتها لحرب الخليج لوحدها تمكنت من بسط سيطرتها على منابع النفط بالشرق الأوسط، وذلك كان دافعها الأساسي. بنفس المناسبة استطاعت ان تطوع الأمم المتحدة واخضاعها لإرادتها واستقطاب دول كانت بالماضي محسوبة على حلف وارسو والحاقها بمنظمة شمال الأطلسي. هكذا توصلت أمريكا بفرض نفسها على باقي دول العالم وجعل كل القرارات التي تصدر بشأن المشاكل الكبرى بالعالم هي قرارات أمريكية، وقد توصلت لفرض هذا الوضع بالوعيد والتهديد مشعرة العالم اجمع ان أي انتقاد لتصرفاتها وأي محاولة للخروج من هيمنتها يعد تهديدا للوضع العالمي. في هذا الإطار تحول حلف شمال الأطلسي الى أداة حربية يتم توظيفه من طرف الغرب الامبريالي بقيادة امريكا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وزعزعة استقرارها بمبررات الدفاع عن الديمقراطية وحماية حقوق الانسان.

غداة 11شتنبر 2001 وظفت أمريكا تفجيرات المركز التجاري العالمي لتمنح لنفسها التغطية القانونية والمصوغات الكافية لتقوم بالتأسيس عمليا لقانون دولي يسمح لها بالقيام بما أسمته محاربة الإرهاب فاستطاعة في نفس الوقت استمالة الأمم المتحدة التي عمدت في تلك الفترة الى صياغة العديد من القوانين التي تندرج في هذا السياق، قوانين تدين الإرهاب وتعطي للولايات المتحدة الامريكية كامل الصلاحيات لتفعيل تلك القوانين والقرارات من دون الرجوع للمؤسسات الاممية. فبالرجوع للقانون الدولي و ميثاق الأمم المتحدة كما تمت صياغته و المصادقة عليه فهو يرتكز الى احكام تسموا فوق القوانين الداخلية للبلدان الموقعة عليه بحيث ينص على حفظ السلام و الأمن الدوليين و تعزيز العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام حقوق الشعوب و التعاون بين الدول فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السهر على احترام حقوق الانسان و الحريات الأساسية و تجريم الحرب و اعتماد حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، غير ان الملاحظ اليوم هو خرق هذه المبادئ و تهميش دور الأمم المتحدة و جعل مجلس الامن أداة في يد أمريكا التي توظفه لضرب كل من خولت له نفسه التمرد عن هيمنتها.

ان حرب الخليج الثانية جسدت التحول الذي وقع في منظمة الأمم المتحدة ومس بقدرتها على التحكم في العلاقات الدولية وتثبيت السلم العالمي. فالقرار 1441 الصادر عن الأمم المتحدة تم بموجبه دعوة العراق، المتهم بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، للتعاون مع المفتشين الدوليين بخصوص التحقق من امتلاكه لهذه الأسلحة من عدمه، واشترطت هيئة الأمم المتحدة بنفس المناسبة ان يكون أي تدخل بهذا البلد بتزكية من مجلس الامن، غير ان أمريكا لم تعر كل ذلك أي قيمة فقامت من تلقاء نفسها بشن العدوان على العراق. إثر هذا الهجوم صدر القرار 1483 عن الأمم المتحدة والذي بموجبه تم الاستغناء عن ايفاد المفتشين الدوليين لبغداد وتم القبول ضمنيا بان البلد تخضع للاحتلال الأمريكي، وهكذا تمت شرعنة الاحتلال واعطيت أمريكا الحق في التصرف في مقدرات العراق، وذلك يعد تحول خطير في وظيفة الأمم المتحدة، اذ أصبحت تعترف بالأمر الواقع الذي يفرضه الأقوياء والتصرف وفق مصلحتهم.

ان المستجد في الوضع الدولي اليوم والقانون الدولي الذي أصبح ساري المفعول هو عودة الاستعمار بحلة جديدة. فبعد قرار تصفية الاستعمار الذي يشكل أحد المبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة، استطاعت الامبريالية الغربية والصهيونية إعادة اضفاء نوع من الشرعية على احتلال الدول وادلال الشعوب، وما وقع بليبيا وسوريا ولبنان وقبل ذلك بأفغانستان والصومال والسودان وغيرهم ليعد أكبر دليل، كما ان ما يجري اليوم بفلسطين المحتلة من جرائم الإبادة الجماعية و جرائم حرب و الحصار و التجويع لهو البرهان الساطع على ما تتعرض له قرارات الأمم المتحدة من انتهاك، و كل ذلك للأسف يتم امام انظار وصمت دول العالم، بل بدعم و مساندة من دول الأطلسي التي تجرم أي شكل من اشكال المساندة للشعب الفلسطيني وتطبيع مذل لحكام عرب خانعين مرتعدين، همهم الوحيد الحفاظ على كراسي حكمهم، و من اجل ذلك فهم مستعدون لتقديم و بسخاء لكل ما يطلبه الأمريكيون و الصهاينة الذين لا يكفوا عن استنزاف خيرات بلدانهم، هذا رغم انهم يدركون جيدا انهم هم من سيكون الضحية القادمة للتغول الامبريالي الصهيوني.

# من مظاهر الدوس على القانون الدولي من طرف الكيان الصهيوني

تعرض الشعب الفلسطيني ،منذ اعلان وعد بلفور المشؤوم عام 1917 لجرائم لم يشهد لها التاريخ مثيلا على يد الجيش الاسرائيلي والعصابات الإجرامية الصهيونية من إبادة جماعية ومذابح وتهجير ومصادرة الأراضي والأملاك وانتهاك المقدسات الدينية في خرق سافر لكل الأعراف والقوانين الدولية المعمول بها. هكذا وجد المجتمع الدولي نفسه أمام حالة فريدة وغريبة من كيان يرفض الخضوع للقانون الدولي ويتمادى في انتهاكاته دون رادع ،واستهتاره التام بسلطة المحاكم و الهيئات القضائية الدولية واستخفافه وازدراءه لكل القرارات والتوصيات الصادرة عن هذه المحاكم والهيئات. فالكيان الصهيوني يتحدى كل المواثيق والمعاهدات أو حتى أحكام دولية وكأنه فوق كل القوانين ويتصرف وكأنه يتمتع بحصانة من القوى الكبرى ومعفى من أي عقاب أو محاسبة دولية.

حسن .ج

فإسرائيل لم تلتزم يوما بقرارات الامم المتحدة وخرقت ميثاقها على مر العقود . ويمكن أن نذكر منها خرقها اتفاقيات جنيف الأربع لسنة1949 وبروتوكولاتها المكملة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ونظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية لا هاي لعام 1970 الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب، انتهاكها لاتفاقية الامم المتحدة بشأن الأسلحة التقليدية لعام 1980 والتي تحصر استخدام الأسلحة الحارقة وانتهاك اتفاقية « أسلو» لعام 2008 بشأن الذخائر العنقودية، وانتهاكها باستمرار لاتفاقيتي المرأة والطفل من خلال اعتقال الأطفال والنساء الفلسطينيين ومحاكمتهم أمام محاكم عسكرية وحرمان الاطفال من التعليم وما رافق ذلك من تعذيب ومعاملة لا إنسانية والقتل خارج نطاق القضاء والاعدام ،ما يشكل انتهاكا واضحا لاتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من الصكوك الدولية الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان. كما انتهكت اسرائيل البروتوكول الاضافي الاول الملحق باتفاقيات جنيف والذي يحضر الهجمات العشوائية ضد المدنيين أو إلحاق الأذى بهم (و لنا في الهجمات على غزة و جنوب لبنان وسوريا وايران واليمن عدة أمثلة.)كما أن الكيان الصهيوني لم يوقع على معاهدة حضر الالغام المضادة للأفراد، ازدراؤها لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية من خلال الحرب على غزة ومحاولتها القضاء على الشعب الفلسطيني وطمس هويته الوطنية. فإسرائيل دأبت وباستمرار على انتهاك قرارات الامم المتحدة كقرار التقسيم رقم 181 على علاته وقرار مجلس الامن رقم 242 القاضي بانسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967 والقرار رقم 2334 الصادر عام 2016 والذي دعا فيه اسرائيل الى وقف نشاطات الاستيطان غير الشرعية ،كما تجاهلت قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3236 والذي أكد على عدم شرعية اكتساب اراضي بالقوة وضرورة الانسحاب منها. وتماديا في اجرامها وبدعم من حليفتها الامبريالية الامريكية، قامت اسرائيل بعدة عمليات عسكرية ضد اهداف مدنية واغتيالات ممنهجة بحق الفلسطينيين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الانسان منتهكة بذلك الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،وانتهاكها لاتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984 من خلال تعذيب المعتقلين والأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية و معاملتهم معاملة سيئة وحاطة من الكرامة وكذا اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز العنصري التي تنظم إليها عام 1979 من خلال اعتمادها سياسات الفصل العنصري وسحب الجنسية والتهجير القسري بحق الفلسطينيين وبناء جدار الفصل العنصري.

إن الكيان الاسرائيلي لم يكتف بالدوس على القانون الدولي فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني ،بل تعداه الى استهداف عدة دول ذات سيادة كلبنان والعراق وسوريا وايران واليمن وتونس واخرها الوسيط في المفاوضات دولة قطر.

ففي عام 1981 ،استهدف الجيش الاسرائيلي المفاعل النووي العراقي ودمره كله تقريبا وقتل 10 عراقيين ومدنيا فرنسيا من الخبراء المشاركين في بنائه. وفي 19 يونيو 1981 تبنى مجلس الامن الدولي القرار رقم 487 الذي تضمن إدانة الهجوم العسكري الاسرائيلي ونص على حق العراق في المطالبة بتعويض عن الأضرار البشرية والمالية التي أصابت مفاعله، إلا أن ذلك بقي حبر على ورق ولم يعرف طريقه للتنفيذ كباقي القرارات السابقة واللاحقة، كالقرار رقم 573 القاضي بإدانة اسرائيل وإلزامها بالاعتذار والتعويض لتونس على إثر تعرضها لهجوم اسرائيلي عام1985 على المربع الامني في ضاحية حمام الشط مخلفا عدة ضحايا تونسيين. وفي عام 1988،اغتالت المخابرات الإسرائيلية القيادي في حركة التحرير الوطني الفلسطينية(فتح) خليل ابراهيم الوزير الملقب ب» أبو جهاد» على الاراضي التونسية. كما اغتالت القيادي في حركة حماس محمود المبحوح في احدى فنادق دبي بالإمارات العربية المتحدة والمحاضر الفلسطيني وعضو حركة حماس فادي البطش بماليزيا عام2018 ومحاولة اغتيال خالد مشعل في الاردن عام 1997. كما اغتالت عدة قيادات فلسطينية ولبنانية خلال الحرب على غزة وجنوب لبنان وابرزهم حسن نصر الله في لبنان واسماعيل هنية في ايران. وسبق أن اغتالت رموز المقاومة الفلسطينية ابو علي مصطفى ،غسان كنفاني ،علي النأجي وغيرهم أو أسرت قيادات فلسطينية اخرى كالقائد أحمد سعدات وآل البرغوثي و،،،،.

أما سوريا ،فقد استباحتها بالكامل خاصة مع وصول الشرع، حيث دكت عدد من المواقع العسكرية والأمنية واحتلال جزءا منها بذريعة تدمير الأسلحة الاستراتيجية السورية التي تزعم أنها تشكل تهديدا لها. أما لبنان وعلى مدى نصف قرن ،كان هدفا لسلسلة من العمليات الإرهابية و الهجمات الاسرائيلية مستهدفة المقاومة الفلسطينية وحزب الله وابرز هذه العمليات اجتياح جنوب لبنان عام 1982 ما خلف عدد كبير من الشهداء ومغادرة المقاومة الفلسطينية لبنان بقيادة ياسر عرفات، تلتها عدة هجمات في أعوام 1996،2006، و في عام 2003 موازاة مع الحرب على غزة في انتهاك سافر للقانون الدولي .كما تعرضت ايران في أكثر من مناسبة لانتهاكات لسيادتها حيث اغتالت على اراضيها اسماعيل هنية وعدد من العلماء النوويين والقادة العسكريين والسياسيين .إلا أن الرد الايراني كان قاسيا واستهدف قلب تل ابيب. كما استشهد العديد من المدنيين والسياسيين من دولة اليمن المقاومة للغطرسة الامبريالية الصهيوامريكية. أما الهجوم الاخير على دولة قطر واستهداف أعضاء المكتب السياسي لحركة حماس المفاوض على اراضيها يبين بالملموس أن إسرائيل كيان مارق وأظهر للمجتمع الدولي من جديد مدى انفلات الحكومة الإسرائيلية من كل ضابط ويمثل انتهاكا صارخا لكافة القوانين والأعراف الدولية ويمثل تهديدا خطيرا للأمن والسلام بالمنطقة .

إن الأعمال الإجرامية للكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني ودول الطوق ،مذابح، اغتيالات، الضم والمصادرة للأراضي الفلسطينية والعربية ،انشاء المستعمرات الاستيطانية اليهودية على الاراضي الفلسطينية،تهجيرقسريوترحيل الفلسطينيين خارج اراضيهم ،بناء الجدار الفاصل العنصري في الأراضي المحتلة ،التعدي على دول ذات سيادة ،تبين أن هذا الكيان مصطنع وورم سرطاني استيطاني مدمر، ويعتبر أداة عالمية للإرهاب والجريمة المنظمة ضد الانسان والشعب والوطن الفلسطيني خاصة والعالم العربي والسلام عامة وضد الدول المؤمنة بالقيم والعدالة الدولية المستوحاة من دساتير المنظمات والهيئات المنادية بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وأن ما قام به وما يقوم به هذا الكيان الغاصب حاليا نحو الشعب الفلسطيني لا يعدو كونه جرائم ضد الإنسانية . إلا أنه رغم تواطؤ القوى الدولية الكبرى وعجز المؤسسات الدولية والمنظمات والهيئات لردع الغطرسة الصهيونية ،بدأت تلقى تنديدا عالميا واسعا على خرق اسرائيل المستمر للأعراف والقوانين الدولية.

أمام وحشية وعنصرية وإجرام الكيان الصهيوني ودوسه على كل الأعراف والقوانين الدولية ،لم يعد أمام الطرف الفلسطيني والعربي والدول الداعمة وكل أحرار العالم إلا مناهضة التطبيع مع هذا الكيان وعزله والالتفاف حول عدالة القضية الفلسطينية وتكثيف الجهود والمبادرات لحشد المزيد من التأييد للقضية الفلسطينية.

# موقف النهج الديمقراطي العمالي من التغول الامبريالي الصهيوني

**حسن ج.**

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي كشكل من اشكال الاستمرارية الفكرية والسياسية للحركة الماركسية اللينينية المغربية عامة ولمنظمة إلى الأمام الثورية على الخصوص لم ينخدع يوما بالشعارات التي يحاول الإعلام الصهيوإمبريالي ولا إعلام النظام المخزني تسويقه مثل «نهاية التاريخ» أو «نهاية الإيديولوجيا» خاصة بعد فشل بعض التجارب السابقة، بل ظل مناضلوه/اته متشبثين بالجوهر الحي للماركسية مستندين/ات في تحليلاتهم/هن إلى المادية الجدلية والمادية التاريخية في تحليل الواقع السياسي أمميا وإقليميا ومحليا، هكذا خلص حزبنا إلى كون الأزمة التي تعيشها البشرية مرتبطة بطبيعة النظام الرأسمالي، وتمس جوهره أي أنها تعبير عن تخلف علاقات الإنتاج الرأسمالية على تطور قوى الإنتاج. كما أنه أصبح من واجبنا نحن المقتنعين/ات بأن الرأسمالية لا يمكن أن تكون قدرا محتما على الإنسانية، مما يستدعي إعادة الاعتبار للمشروع الاشتراكي، وأنه يحق للإنسانية، بل يجب عليها أن تتطلع إلى بناء مجتمع أكثر عدالة وإنسانية، مجتمع لا يقوم على استغلال الإنسان للإنسان وعلى تركيز معظم الخيرات المادية في يد اقلية من المستغلين، بينما يلقى بالغالبية العظمى في هاوية البؤس والحرمان والتهميش (من وثائق النهج).

ومن خلال تحليله إلى طبيعة التناقضات التي تخترق المجتمع المغربي والتناقضات بين القرى المتصارعة على المستوى الإقليمي والدولي، وكون الصراع ضد الامبريالية ذو طابع أممي وحيث إن المغرب يقع تحت النفوذ الإمبريالي واقتصاده ذو الطابع الريعي والخاضع لمصالح الشركات متعددة الاستيطان، فإن حزبنا يعمل إلى جانب باقي الماركسيين من أجل بناء أممية ماركسية تتجاوز حالة الشتات وتوحد نضالهم/هن في مواجهة الرأسمالية المعولمة بهدف تجاوزها وبناء الاشتراكية، أما محليا، فإن الحزب واستفادة من التجارب السابقة حدد المهام المطروحة في التحرر الوطني والبناء الديمقراطي وبناء المجتمع الإشتراكي التي تلعب فيه الجماهير الشعبية بقيادة الطبقة العاملة الدور الرئيسي. وهذه المهام غير المنفصلة جمعها في أربع سيرورات:

• سيرورة بناء وتصليب حزب النهج الديمقراطي العمالي باعتباره حزبا للطبقة العاملة وعموم الكادحين. هذه السيرورة تتطلب إبداع أشكال من التنظيم تساعد على التمفصل بين الحركة النضالية للجماهير الكادحة وتنظيماتها الذاتية المستقلة وبين التنظيم والعمل من أجل توحيد المناضلين والقوى التي تناضل من أجل القضاء على الرأسمالية والانغراس وسط الطبقات الكادحة وإغناء الفكر اللاشتراكي وتأصيله في التربة المغربية.

• سيرورة تطوير وتوسيع الحركة النضالية عبر بناء وتطوير وتنويع تنظيماتها الذاتية المستقلة.

• سيرورة بناء تحالف الطبقات الشعبية عبر المساهمة في بلورة برنامج يركز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي وتلتف حوله أكبر قوة سياسية واجتماعية ممكنة.

سيرورة بناء أممية ماركسية من أجل تجاوز الرأسمالية وبناء الاشتراكية (من وثائق ن د ع).

وكون الصهيونية ربيبة الامبريالية، فإن مواجهتهما عملية واحدة، لذلك فإن مساندة ودعم نضالات الشعب الفلسطيني من أجل تحرره وبناء دولته المستقلة على كافة أراضيه يدخل ضمن السيرورات الأربعة، فالنضال من أجل إسقاط تطبيع النظام المخزني مع الكيان الصهيوني يدخل في مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، كما يدخل ضمن خلق جبهة مناهضة للامبريالية والصهيونية في أفق أممية ماركسية، كما أن دعم الشعب الفلسطيني في نضالاته بمختلف الأشكال بما فيها المقاومة المسلحة يدخل في نطاق مواجهة الثالوث الملعون، الصهيونية والامبريالية العالمية والرجعية العربية وبالتالي أي انتصار للشعب الفلسطيني في تحرره هو إضعاف لهذا الثالوث اللعين. كما أن دعم نضالات الشعب الفلسطيني هو فضح للمؤسسات الدولية التي أنشأتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية والتي أبانت عن عجزها، بل وتواطئها من خلال سواء حق الفيتو للدول الخمس، أو من خلال توظيف الإعلام ومختلف وسائل الضغط لتشويه المقاومة الفلسطينية، أو لتبرير السكوت والتواطؤ مع الكيان الغاصب، غير أن تحرك أحرار وحرائر العالم، سواء بالنزول إلى الشوارع منددين/ات بالإبادة التي يتعرضه لها الشعب الفلسطيني أو ضد تحويل أموالهم/هن إلى دعم هذا الكيان وكذلك ضد زيف شعارات الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان، هذه الحركة ظهرت ولازالت تتطور لمواجهة هذه الهمجية بما فيها أسطول الحرية الأخير الذي يهدف إلى كسر الحصار المفروض على غزة خاصة وعلى الشعب الفلسطيني عامة. إن هذا الوعي المتزايد عالميا بطبيعة الصهيونية وتعمق أزمة الامبريالية يمكن أن يكون عاملا مساعدا لبناء مجتمع بديل شريطة أن يكون الماركسيون فاعلون/ات أساسيون في هذا المد.

# مبادرات لحماية وصون القانون الدولي من الغطرسة الصهيو/امبريالية

**المصطفى خياطي**

إن الدوس المتكرر من قبل القوى الإمبريالية، وخاصة الولايات المتحدة وحلفائها، على مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، أدى إلى ظهور العديد من المبادرات النضالية على المستوى الدولي لمقاومة هذه الممارسات والدفاع عن نظام دولي قائم على التعددية والعدالة.

هذه المبادرات ليست موحدة تحت قيادة واحدة، بل هي جبهات متعددة تعمل بأساليب مختلفة، بعضها رسمي حكومي وبعضها شعبي وأكاديمي. يمكن تصنيفها على النحو التالي:

أولا: المبادرات الرسمية الحكومية (دول ومجموعات دولية)

1 – حركة عدم الانحياز (NAM: وهي أكبر تجمع دولي بعد الأمم المتحدة، وتضم حوالي 120 دولة. تسعى إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب، ومعارضة الهيمنة الأحادية، والدعوة إلى حل النزاعات سلمياً واحترام سيادة الدول.

و تصدر بيانات موحدة تندد بشكل قوي بالانتهاكات مثل الحرب على العراق (2003) والعدوان على غزة والحصار على كوبا، وتطالب باحترام القانون الدولي. تمثل صوت الدول النامية في المحافل الدولية.

2 – مجموعة بريكس (BRICS):

· الهدف: تأسست كقوة اقتصادية مضادة للهيمنة الغربية، لكن دورها تطور ليشمل تحدياً جيوسياسياً للنظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

· نضالها: تدعو إلى إصلاح مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والأمم المتحدة لتعكس واقع العالم متعدد الأقطاب. تشجع استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي كأداة للهيمنة والعقوبات الأحادية.

3 – تحالفات المقاومة والإسناد الإقليمي:

· الهدف: ليست مبادرات «دولية» بالمعنى الكلاسيكي، بل هي محاور إقليمية تقاوم الهيمنة الأمريكية والصهيونية بشكل مباشر.

· نضالها: تمثلها قوى مثل إيران وسوريا وحزب الله اللبناني والحشد الشعبي في العراق وأنصار الله في اليمن. تستخدم أدوات عسكرية وسياسية لمجابهة المشاريع الإمبريالية في المنطقة، كما في مواجهة العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان، ومحاربة تنظيم داعش الذي يعتبرونه نتاجاً للفوضى التي خلقتها السياسات الأمريكية.

4 – دول تعلن صراحة معارضتها للهيمنة الأمريكية:

· كوبا: رمز عالمي لمقاومة الحصار الأمريكي غير القانوني وفق قرارات الأمم المتحدة المتكررة. تدفع ثمناً باهظاً واقتصادياً كبيراً لرفضها الخضوع للإملاءات الأمريكية.

· فنزويلا: تقود جهوداً دبلوماسية وقانونية في أمريكا اللاتينية والعالم لفضح ومجابهة العقوبات الأحادية الأمريكية التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

· روسيا والصين: تستخدمان حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لعرقلة العديد من المشاريع الغربية التي تراها منحازة أو تخدم أجندة إمبريالية، كما في ملفات سوريا وغزة.

ثانيا: المبادرات الشعبية والمجتمع المدني

1 – حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) : و هي مبادرة فلسطينية ذات بعد دولي، تسعى لتحقيق الحرية والعدالة والمساواة للشعب الفلسطيني ومقاومة نظام الفصل العنصري الإسرائيلي.

· نضالها: تستهدف بشكل مباشر الشركات والمؤسسات الأكاديمية والثقافية التي تشارك في انتهاك القانون الدولي واستمرار الاحتلال. حققت نجاحات كبيرة في كشف زيف الديمقراطية الغربية وازدواجية المعايير.

2 – . المحاكم الشعبية واللجان الدولية للتقصي:

· الهدف: حيث فشلت الآليات الرسمية (مثل مجلس الأمن) في محاسبة المجرمين، تنشط منظمات غير حكومية وشبكات من المحامين والنشطاء لتوثيق جرائم الحرب.

· نضالها: مبادرات مثل «اللجان الدولية لتقصي الحقائق» التابعة للأمم المتحدة، أو المحاكم الشعبية الرمزية (مثل محكمة راسل حول فلسطين) التي تهدف إلى كشف الحقيقة وتقديمها للرأي العام العالمي، وخلق ضغط أخلاقي وقانوني.

3 – منصات الإعلام المستقل والبديل:

· الهدف: مواجهة سيطرة الشركات الإعلامية الكبرى التي غالباً ما تروّج للرواية الإمبريالية وتبرر انتهاكات القانون الدولي.

· نضالها: قنوات ومواقع إخبارية مستقلة ووكالات أنباء تقدم رواية مضادة وتكشف زيف الادعاءات الغربية، كما حدث بشكل واضح خلال الحرب على أوكرانيا والعدوان على غزة.و تتجلى التحديات أمام هذه المبادرات في :

· تفاوت موازين القوى: الهيمنة الأمريكية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية لا تزال طاغية.

· انعدام التنسيق الكامل: تختلف أولويات وأجندات هذه المبادرات أحياناً.

· استخدام القوى الإمبريالية لأدواتها: استخدام العقوبات الأحادية، والحرب الاقتصادية، ومحاولات تشويه سمعة حركات المقاطعة (BDS) ووصفها بـ«معادية للسامية».

ورغم التحديات، فإن هذه المبادرات تشكل مجتمعة جبهة مقاومة حقيقية ومتطورة. إنها تعمل على إفشال مشروع الهيمنة الأحادية، وتكريس تعددية الأقطاب، وإبقاء قضايا العدالة واحترام القانون الدولي حية في الضمير العالمي، مما يضع القوى الإمبريالية تحت المحاسبة الشعبية والدولية المستمرة، حتى لو فشلت المحاسبة الرسمية حتى الآن.

# حرب نتنياهو أم حرب المشروع الصهيوني؟

في خضم الحرب الدائرة رحاها على غزة، منذ ما يقارب من عامين، برزت معضلة شديدة التعقيد حاول الخبراء وصناع القرار تقديم مقاربات عملية ومنهجية لها، وتتلخص هذه المعضلة في عدم قراءة مسرح الحرب من منظور شامل. وبتنا أمام مقاربات تقزيمية في قراءة الحرب، تختصرها مقولة إنها حرب نتنياهو بهدف بقاءه السياسي ومواصلة الحكم والتهرب من المحاكمات بتهم الفساد.

**موسى جرادات**

هذه المقاربة التي تتداولها وسائل الإعلام المختلفة، حيث يحضر فيها المحللين «المهرجين » الذين يكررون نفس اللازمة في كل يوم. والمدقق في هذه المقولة التقزيمية يرى بوضوح بطلانها ومع هذا ماتزال هي الرافعة الاساسية في تفسير ما يجري من أحداث. الجواب هنا الا يتوقف عند بطلان تلك المقولة بل يتعداها ليصل إلى الاسباب الكامنة وراء استخدام تلك المقولة طوال عامين، والهدف منها هو التعمية عن قراءة المشهد بشكل شمولي، فالحرب ليست حرب نتنياهو كما يود البعض تسميتها، ولا هي حرب شخصية، بقدر ماهي حرب توسعية شاملة بقيادة المشروع الصهيوني بوجه يميني متحالف مع الغرب ومتقاطع معه في الاهداف والمصالح. وهذا المشروع كشف عن وجهه الحقيقي، فلا تسوية ولا سلام في الأفق ولهذا نرى الكثير من المحللين وصناع القرار في بلادنا، يحاولون التهرب من هذه الحقيقة، لأنها تلزمهم في التنصل والتخلي عن كل مقولاتهم بشأن إمكانية السلام مع هذا العدو. وتكشف عمق وضحالة استجابتهم لهذا التحدي الوجودي، لهذا نراهم في كل يوم يحاولون رسم مسار الاحداث وفق منهجية ضالة ومضللة، بغية بقائهم السياسي. فهل هي حرب نتنياهو أم حرب الصهيونية؟ من نافل القول إنها حرب المشروع الصهيوني الذي يعلن جهارا نهارا عن مكبوته المتضمن بناء إسرائيل الكبرى، سواء باحتلال مزيد من الاراضي العربية أو بفرض هيمنة ونفوذ على تلك الكيانات الضعيفة من حوله. صحيح أن هذا التصور يلزمه الكثير من المقومات العملية له، والذي تفتقده دولة الاحتلال اليوم، إلا أنه ما يزال المهيمن على مجرى الأحداث، فالمعلن من المستوى السياسي في دولة الاحتلال أصبح أكثر وضوحا، وربما التناقضات الداخلية لا يمكن تجاوزها دون الإبقاء على تماس مباشر مع أسس المشروع الصهيوني، والناظر اليوم لحال الحكومة اليمينية بزعامة نتنياهو، تجد نفسها أمام مفترق طرق، إما الذهاب نحو المجهول، أو الانهيار.

لهذا نجد الحراك السياسي والمجتمعي للصهاينة منصب اليوم على فرملة عجلة التصور اليميني، ليس رفضا للفكرة، بقدر عدم القدرة على تنفيذها، بغياب المقومات الاقتصادية والمجتمعية وإلى حد ما المقومات البشرية القادرة على تنفيذ هذا المشروع، سيما أن كل الانتصارات العسكرية التي حققتها دولة الاحتلال وعلى أكثر من جبهة لم يتم استثمارها سياسيا، فلم يعلن المهزوم الاستسلام بعد، لهذا نرى التدخل الامريكي الاوروبي الغربي، في طرحه القائم على إنهاء المقاومة وتسليم السلاح مقابل تنمية لا تراعي مطالب الشعوب العربية بحدها الادنى. وحتى نقرأ المشهد بشكل واضح لا بد من ترتيب صور المشهد، الآلة العسكرية الصهيونية تدمر، والغرب يحاول الاستثمار السياسي، والكيانات العربية ونخبها تحاول تدوير الزوايا، عبر إخفاء محركات الصراع الفعلية من مسرح التحليل. فقد أضحى نتنياهو جزءا أصيلا من مسرح حربي أوسع وأشمل، وهو اليوم أداة منفذة من أدوات الغرب الامريكي على وجه الخصوص، ولن تنتهي حالته السياسية دون موقف أمريكي واضح، فسقوطه وبقاءه اليوم لم يعد شئنا داخليا إنما الامر يقر في واشنطن، وهناك مركز الشر العالمي، مع ملاحظة بسيطة كاشفة بأن الحرب العالمية الأولى ادت لشرعية وجود دولة الاحتلال، أما الحرب العالمية الثانية فشكلت رافعة لإعلانها، ولا بد من حرب عالمية جديدة، تعيد رسم حدودها الجديدة، هذا هو التحدي الوجودي لنا، فهل من مذكر!

**عن بوابة الهدف**

# فلسطين و«إسرائيل» في السياسة الأميركية

**بسام عليان**

الادارات الأميركية المتعاقبة وآخرها دونالد ترامب الرئيس الحالي للولايات المتحدة؛ يعتبرون الكيان الإسرائيلي الحليف الأول للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة العربية وما حول المنطقة العربية، فيما يصطلح على تسميته سياسياً ب «الشرق الأوسط». وكل الإدارات الأميركية تعمل على تأمين مصالح هذا الكيان )الذي يغتصب الأرض الفلسطينية منذ عام1948(، وهذا الكيان يشكل أكبر ثكنة عسكرية وأمنية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة. وكل تلك الإدارات تعمل بكل ما أوتيت من قوة عسكرية وأمنية وسياسية على تدعيم ما يسمى بالأمن القومي لهذا الكيان.

والإدارات الأميركية المتعاقبة، تعارض إقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة. لأن إقامة دولة فلسطينية والاعتراف بالدولة الفلسطينية دولياً يفقد الكيان الصهيوني شرعيته الوجودية؛ وحسب رؤية الإدارات الأميركية المتعاقبة كلها؛ فإن إقامة دولة فلسطينية هو بمثابة مكافأة للمقاومة الوطنية الفلسطينية التي يطلقون عليها مصطلح «الإرهاب» بدلا من مواجهته. فلذلك نجد كل الإدارات الأميركية تقوم بدعم الكيان الصهيوني بالأسلحة والعتاد الثقيل والطائرات الحربية المتطورة لإبادة الفلسطينيين وقتلهم وتعذيبهم وتهجيرهم. كما تقوم تلك الإدارات بدعم هذا الكيان الاحتلالي الاستيطاني بالمال من أجل زيادة الاستيطان في الاراضي الفلسطينية المحتلة. كما تقوم بدعمه سياسياً في المحافل الدولية والمؤتمرات ككيان محتل للأراضي الفلسطينية وخاصة عندما تثار بعض القضايا في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والجمعية العمومية؛ تتخذ الولايات المتحدة حق النقض الفيتو في مواجهة أي قرار يدين الكيان الصهيوني في ممارساته ضد الفلسطينيين وضد حقوقهم المشروعة. وقد قامت إدارة ترامب الرئيس الحالي للولايات المتحدة الأميركية؛ في فترة إدارته السابقة بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس كتحد واضح ضد الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة وتكريس للدولة اليهودية المصطنعة وجعل القدس عاصمة أبدية لليهود. وقد أظهر آخر رئيسين للولايات

المتحدة )بايدن و ترامب(، الأول ديمقراطي والأخر جمهوري؛ أظهرا بقوة انحياز أميركا الكامل لهذا الكيان الاحتلالي الاستعماري الاستيطاني من خلال تصريحاتهما التي وصفت بسرعة الغضب وحدة الانفعالات، وكذلك في مجموعة المستشارين المحيطين بهاذين الرئيسين؛ ومن هذه الانفعالات لصالح الكيان وضد الفلسطينيين، جاءت تصريحات الرئيس الأميركي السابق جو بايدن، الذي قال: «لو لم تكن إسرائيل موجودة، كنا أوجدناها «. وكذلك، الرئيس الحالي ترامب الذي أعلن عن دعمه لتهجير المواطنين الفلسطينيين من غزة؛ ويعلن صراحة وقوفه إلى جانب الكيان في تدمير غزة وأهلها وقتل الفلسطينيين واعتقالهم وتجويعهم، ويعلن في خطاباته ولقاءاته محبته ل «إسرائيل» والتراث اليهودي عموما..!!! ويثبت ترامب يومياً دعمه لهذا الكيان والإجراءات الإجرامية والوحشية التي تتخذها زعامات هذا الكيان؛ فهو يعلن وبكل وقاحة دعمه للاستيطان الصهيوني وطرد المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم، أرض آبائهم وأجدادهم التاريخية في فلسطين. و ترامب وفريقه الوزاري كله يدعمون أن تكون القدس عاصمة أبدية للصهاينة، حتى إن قرار اليونسكو الذي نفت فيه أي رابط تاريخي أو ديني لليهود بالمسجد الأقصى أغضب ترامب وفريقه كثيرا، واعتبره تجاهلاً لتاريخ يصل إلى ثلاثة آلاف عام يربط بين الكيان الصهيوني بحسب زعمه. إن أي رئيس يتقلد منصب الرئاسة الأميركية لديه دائما خطوط حمر ملزمة من الحركة الصهيونية العالمية، يجب عليه أن الا يتجاوزها في العلاقة مع الكيان الصهيوني، المسمى سياسياً ب «إسرائيل»؛ فهو لا بد له من أن يتعهد بحماية أمن الكيان الاحتلالي، ومساندته في كافة المحافل الأممية والدولية. وها نحن الآن ومنذ ما يقارب السنتين )22 شهرا(، هناك مقتلة يومية وإبادة جماعية للمواطنين الفلسطينيين أهالي غزة الأصليين؛ لم نجد أي مسؤول أميركي قط، أو أي منصب حكومي يساند الفلسطينيين ويندد بجرائم الكيان الصهيوني التي يندى لها الجبين، بل ما تزال المواقف الأميركية داعمة للكيان الصهيوني وجرائمه وإرهابه المنظم في القتل والتجويع والتعذيب والقهر والظلم و الاعتقال وتحطيم الروح الإنسانية عند المواطن الفلسطيني؛ بل هناك ما هو أكثر؛ وهو أن السياسة الأميركية تنكر الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة والتي أقرتها هيئات الأمم المتحدة منذ أكثر من 80 عاماً؛ مثل القرار،181 والقرار 194 والقرار 383 ، وما تزال هذه الإدارات الأميركية تدعم أطماع الكيان وتهديداته وتعسفه وجرائمه. وهذا الأمر لا يتعلق بالرئيس الأميركي وحده، بل كل المنظومة السياسية الأميركية بأكملها. و ترامب ومن قبله من الرؤساء السابقين للولايات المتحدة لا يرون في الاستيطان الصهيوني مشكلة، ولا يرون في تهجير الفلسطينيين من أراضيهم وأملاكهم مشكلة؛ مما يفتح شهية قيادة الكيان المجرمين، من زيادة عدد المستوطنات وزيادة المستوطنين؛ وهذا ما نراه منذ عقدين واكثر يحصل في الضفة الفلسطينية والقدس المحتلتين من تهويد سريع وسرقة أراضي وضم بالقوة العسكرية. والكيان الصهيوني الذي يحتل فلسطين، منذ عام 1948، ما زال يستمر ويتمادى في استخدام القوة العسكرية الغاشمة في تهويد الضفة الفلسطينية على الخطى ذاتها التي هودت بها منطقة الجليل؛ فالاحتلال العسكري الإسرائيلي الصهيوني عمل في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات على مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية في منطقة الجليل لبناء المستوطنات والمدن ذات الطابع الإسرائيلي الصهيوني؛ وذلك للقضاء على الوجه الفلسطيني للمنطقة، وتغليب الوجه اليهودي الصهيوني. وخالصة القول: إن الإدارات الأميركية السابقة كلها فشلت في أن تصل إلى إقامة الدولة الفلسطينية المنشودة، وبالتالي لا توجد ثمة أدنى آمال بأن تشهد فترة ترامب إقامتها. فإن على الفلسطينيين أن يفكروا في طريق آخر غير الطريق الأميركي لنيل حقوقهم المشروعة وإقامة دولتهم المستقلة.

**عن بوابة الهدف**

# أمريكا، امبراطورية الشر تهدد دول العالم

الولايات المتحدة الامريكية تحصد الهزائم تلو الهزائم. فمنذ تولي ترامب لرئاسة أمريكا للولاية الثانية دخل فيما يمكن تسميته «بعملية الفتك والقتل القصوى»، بحيث بدأ مسلسلا حربيا جديدا، بل الاصح هو انه جعل الحرب المتعددة الاشكال التي دخلت فيها أمريكا منذ زمن بعيد تتخذ وثيرة أسرع. فقد بادر مؤخرا الى استبدال تسمية «وزارة الدفاع» ب»وزارة الحرب»، و هي تسمية مطابقة تماما للقطاع الذي سمي بهذا الاسم. وهدف الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية على باقي دول العالم تتلخص في انقاد النظام المالي العالمي الذي تبسط عليه هيمنتها، او بصيغة أكثر وضوحا، تأبيد سيطرتها التي يهدها تبلور عالم متعدد الأقطاب، عالم جديد يتشكل يوما بعد يوم خاصة مع التكتل المتواتر لدول البريكس.

**ب.ح**

الرئيس ترامب حصد الهزيمة في صراعه مع روسيا الاتحادية ومع الصين، وتغييره لتسمية وزارة الدفاع يهدف أساسا الى تبني استخدام القوة واللجوء بدون تردد لخوض الحروب بهدف الحسم وليس لمجرد الدفاع. القصد ادن هو المرور لمرحلة الهجوم وتكوين محاربين وليس فقط مدافعين عن امريكا وهيبتها. هذا ما يشير اليه مثلا لجوء الولايات المتحدة الامريكية لتعزيز تواجدها بمنطقة بحرالكاريبي وقيامها مؤخرا بقتل اشخاص يتواجدون على متن قارب قادم من فينزويلا، بدعوى انهم مهربي المخدرات، وذلك من دون ان يتم تقديم أي مبرر على ما يثبت ذلك. أكثر من هذا فقد اخذت أمريكا بتعزيز تواجد قواتها البرية والبحرية حول فينزويلا، وذلك ما يوضح ان حكومة ترامب الحالية آخذة في توجيه عدوانها نحو هذا البلد الآمن.

ان استبدال تسمية وزارة الدفاع بتسمية وزارة الحرب هو مبادرة صريحة لإزالة القناع عن وزارة لم يكن هدفها يوما هو الدفاع، بل انشغلت طيلة تواجدها بالحرب والشؤون الحربية. فالولايات المتحدة الامريكية قامت، غداة انهيار الاتحاد السوفييتي سنة 1991، بالتدخل العسكري بعدد من الدول لمرات قد تصل لأكثر من 250 تدخل. و في هذا الاطار صرح وزيرة الخارجية الامريكي و رئيس الامن الوطني «ماركو روبيو» (Marco Robio) بان منظمة الأمم المتحدة لا تهمهم، فكل ما يهم الولايات المتحدة الامريكية هو ما تقره هي. هكذا فالولاية المتحدة، وبلسان وزير خارجيتها، تعترف صراحة انها لا تعير أي قيمة للقانون الدولي، لذلك فهي دولة مارقة، دولة تخرق كل القوانين والأعراف الدولية وتقوم بالهجوم على دول أخرى وتخربها، ودور رئيسها الحالي في كل هذا هو تسريع هذا المسلسل العدواني الذي بدأ منذ عقود خلت.

ان الأهداف الكبرى للولايات المتحدة الامريكية في المرحلة الراهنة هما اثنان. الأول والأكبر هو احتواء الصين، لهذا أمكن القول ان العالم يعيش اليوم في اجواء حرب باردة جديدة. فالصين عرفت تقدما تكنولوجيا هائلا بحيث تنافس الاحتكارات التكنولوجية الامريكية في الميادين الصناعية المتقدمة بما فيها الذكاء الاصطناعي. اما الهدف الرئيسي الثاني فهو تأكيد الهيمنة الامريكية على باقي العالم، و في هذا الاطار فالولايات المتحدة الأمريكية لا تتردد في تهدد دول ككندا و «جرينلاند» (Goen-land)، أي الأراضي الدنماركية الغنية بالمعادن الثمينة التي تحتاجها امريكا في التكنولوجيا المتقدمة و الصناعات العسكرية. في نفس المسعى تحاول امريكا منع روسيا والصين من الوصول لمنطقة بحر الكاريبي وتستمر في إنشاء المزيد من القواعد العسكرية بهذه المنطقة. في نفس السياق وجب التذكير على ان فنزويلا تشكل هي الأخرى جزء من المخطط العدواني الأمريكي ذلك لأنها ومنذ فوز «تشافيز»، أي منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي، وهي تنادي بعالم متعدد الأقطاب. فتحت رئاسة شافيز أي في ذروة عصر القطب الواحد، كما تحت الرئاسة الحالية ل»مادورو»، وفنزويلا تتعاون مع حلفائها من الروس والصينين والإيرانيين، كما انها من الدول المساندة للشعب الفلسطيني ولكل الحركات المناهضة للإمبريالية وتربطها علاقات وطيدة بكل من فيتنام وهي قريبة من كوبا الابية.

فنزويلا تلعب دورا مهما في إزالة الدولار كعملة مرجعية، ذلك لان الرئيس مادورو يعتبر الدولار الأمريكي أداة لتكريس التبعية لأمريكا، يوظف للمس بسيادة الدول ويخدم الهدف الأول للولايات المتحدة الامريكية المتمثل في تأبيد هيمنتها على العالم. وكما هو معلوم فاليمين بأمريكا صرح غير ما مرة على انه يخوض «حربا مقدسة»، والصين واليسار العالمي هما على رأس قائمة أهدافه التي لم تستثنى منها كذلك إيران. من اهداف هذه الحرب المقدسة، الإبادة الجماعية التي يقودها الكيان الصهيوني اليوم بالأراضي المحتلة، بالقطاع وخاصة بغزة، حيث تتم إبادة الشعب الفلسطيني الأعزل، وهدف تراب وراء هذه الحرب الاجرامية كما أعلن عنه بصريح العبارة، هو القيام بالتطهير العرقي واخلاء غزة من كل تواجد فلسطيني بهدف استغلالها لإقامة عقارات فاخرة، أي اقامة فيلاديلفيا ثانية بمنطقة الشرق الأوسط. ونفس الاطماع التوسعية الاستعمارية دفعت بالرئيس ترامب للتهديد بغزو فنزويلا التي يتهمها بالمتاجر في المخدرات، وهو امر سخيف للغاية، ذلك لان فنزويلا ليست بمنتج للمخدرات، وهذا ما يجعل هذا الاتهام شبيه ب»أسلحة الدمار الشامل» التي اتخذت كذريعة لتدمير العراق. ان اليه ترامب فيما يتعلق بفنزويلا وكل دول المنطقة، اي تنصيب عملاء وخدام يصهرون على الحفاظ على المصالح الامريكية، كرؤساء لهذه الدول. والرئيس الحالي للإكوادور Daniel No-boa هو واحد من هؤلاء، فهو امريكي الأصل نشأ بفلوريدا فأصبح باسم الملياردير ابوه، وباسم الشركات الامريكية، رئيسا للأكوادور.

المشروع الأمريكي هذا يصعب تطبيقه خاصة في سياق عالمي يعرف فيه مسلسل إزالة الدولار كعملة مرجعية وثيرة متسارعة، وتتقوى فيه كل يوم أكثر العوامل المساعدة على إقامة عالم متعدد الأقطاب، خاصة مع التقارب الحثيث والشراكة التي تتوطد بشكل مطرد فيما بين كل من الصين وروسيا والهند وكوريا الشمالية، في هذا الوقت بالذات الذي تتظافر فيه جهود قوى الجنوب العالمي لتكوين جبهة مناهضة الامبريالية والفاشية الجديدة. فبهذا الظرف بالضبط تزامنت ثلاثة احداث مترابطة وحاسمة، الحدث الأول يتمثل في قمة منظمة شنغهاي للتعاون (OCS) (التي انعقدت فاتح شتنبر 2025، قمة جمعت رؤساء 20 دولة من بينها أساسا الصين وروسيا والهند، ولمكان وتاريخ انعقاد هذا الحدث رمزية كبيرة، كما ان لهذه القمة أهمية بالغة لترسيخ التعاون والشراكة في ميادين الاقتصاد والسياسة والثقافة فيما بين الأعضاء المشاركين في القمة وكذا التأكيد على التعددية القطبية في عالم اليوم.

الحدث الثاني الذي تزامن مع قمة منظمة شنغهاي هو الاحتفال بذكرى انتصار بيكين. فالاستعراض العسكري ليوم 3 شتنبر ببكين لإحياء ذكرى 80 سنة لانتصار الصين على اليابان قد يرمز الى إحلال الصين كقائد لقطب بديل للنظام العالمي بقيادة امريكا. اما الحدث الثالث والأخير فيتمثل في المنتدى الاقتصادي الشرقي ب «فلاديفوستوك» بروسيا الاتحادية وقد جمع أكثر من 70 دولة، منها خاصة البلد المنظم والصين وفيتنام ولاوس وماليزيا والهند والتايلاند وغيرهم، كما سمح المنتدى بتوقيع 283 اتفاقية وعقد تحت شعار «التعاون من اجل السلم والازدهار»، شعار له مغزى عميق خاصة في لحظة يسعى فيها الغرب الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لإشعال الحروب وتأجيج الصراعات بكل مناطق العالم. ان الصين منهمكة منذ فترة في إعادة كتابة قواعد النظام العالمي الجديد، والاحداث المشار اليها اعلاه زيادة على الاستعداد الذي ابدته العديد من دول وشعوب الجنوب العالمي لمناهضة الامبريالية والفاشية الصاعدة، هي أكبر دليل على ان أمريكا وحلفائها لن يحصدوا في آخر المطاف غير الهزائم.

## الشباب الثوري العالمي وفلسطين:

# بناء جبهة مقاومة موحدة ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني

إن القضية الفلسطينية ليست مجرد صراع محلي أو إقليمي، بل هي تجسيد حي للتناقض الأساسي بين الإمبريالية العالمية والشعوب المضطهدة، حيث تمثل فلسطين نقطة التقاء استراتيجية في النضال العالمي ضد النظام الرأسمالي الإمبريالي، حيث يتجلى الطابع الاستعماري الاستيطاني للصهيونية كأداة متقدمة للهيمنة الإمبريالية في المنطقة.

الراشيدي محمد

فالصهيونية تمثل شكلاً من أشكال الرأسمالية الاحتكارية المرتبطة عضوياً بالإمبريالية الأمريكية والأوروبية. هذا الارتباط ليس مجرد تحالف تكتيكي، بل ضرورة بنيوية نابعة من طبيعة النظام الرأسمالي في مرحلته الإمبريالية العليا. إن الكيان الصهيوني يؤدي وظيفة الكلب البوليسي للإمبريالية، كما عبر عنها لينين في تحليله للإمبريالية كأعلى مراحل الرأسمالية. من هذا المنطلق، نفهم أن المقاومة الفلسطينية تمثل جزءاً لا يتجزأ من النضال الثوري العالمي ضد الإمبريالية، فالشعب الفلسطيني لا يناضل فقط من أجل تحرير أرضه، بل يخوض نضالاً طبقياً ضد منظومة الاستغلال الرأسمالي الإمبريالي التي تجد في الصهيونية تعبيرها الأكثر وحشية وعدوانية.

إن الشباب، بحكم موقعهم الطبقي والتاريخي، يشكلون القوة الضاربة الأساسية في النضال الثوري، فهم الأكثر تضرراً من أزمات النظام الرأسمالي، والأقل ارتباطاً بمصالح البورجوازية، والأكثر استعداداً للتضحية من أجل المثل الثورية. في السياق الفلسطيني، يقود الشباب المقاومة في كافة أشكالها، من الانتفاضات الشعبية إلى المقاومة المسلحة. لكن الأهم من ذلك هو الدور الذي يلعبه الشباب العالمي في دعم القضية الفلسطينية، فحركات الشباب في الجامعات الأمريكية والأوروبية، وانتفاضات الشباب في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، تشكل جبهة واحدة مع المقاومة الفلسطينية ضد العدو المشترك، وهذا التضامن ليس مجرد موقف أخلاقي، بل وعي طبقي بوحدة النضال ضد الإمبريالية.

إن بناء جبهة مقاومة موحدة يتطلب فهماً عميقاً لديالكتيك النضال المحلي والعالمي، هذه الجبهة لا يمكن أن تقوم على أساس التضامن العاطفي وحده، بل يجب أن تبنى على أساس التحليل العلمي للمصالح الطبقية المشتركة وطبيعة العدو الواحد. يجب على الشباب الثوري العالمي أن يفهم أن نضالهم ضد البورجوازية في بلدانهم مترابط عضوياً مع النضال الفلسطيني ضد الصهيونية، فالشركات الإسرائيلية التي تنتج أسلحة القمع المستخدمة ضد الفلسطينيين هي نفسها التي تصدر تقنيات المراقبة والقمع إلى أنظمة العالم لقمع حركات الشباب الثورية. كما يتطلب الأمر تطوير استراتيجية مقاومة شاملة تجمع بين النضال السياسي والاقتصادي والثقافي، وحركة المقاطعة تمثل نموذجاً ممتازاً لهذا النهج الشامل، حيث تربط بين النضال الاقتصادي ضد الاستثمارات الصهيونية والنضال الثقافي ضد تطبيع العلاقات مع الكيان المحتل.

لا يمكن إغفال التناقضات الداخلية داخل معسكر الإمبريالية نفسه، فرغم الدعم الاستراتيجي للكيان الصهيوني، إلا أن هناك تناقضات متنامية بين مصالح الإمبريالية الأمريكية ومصالح البورجوازية الأوروبية حول كيفية إدارة المنطقة، وهذه التناقضات تخلق فرصاً للمقاومة يجب استغلالها بذكاء. كما يجب مواجهة التيارات الإصلاحية داخل حركات الشباب التي تسعى لتحويل النضال إلى مجرد احتجاجات منزوعة الأسنان، إن التجربة التاريخية تؤكد أن الإمبريالية لا تتراجع أمام الاحتجاجات السلمية وحدها، بل أمام النضال الشامل الذي يجمع بين كافة أشكال المقاومة.

إن القضية الفلسطينية تكتسب أهميتها الأممية من كونها تجسد التناقضات الأساسية للنظام العالمي المعاصر، فمقاومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ترتبط بمقاومة الاستعمار الجديد في أفريقيا، ومقاومة التدخل الإمبريالي في أمريكا اللاتينية، ومقاومة الهيمنة الرأسمالية في آسيا. هذا الطابع الأممي يتطلب تطوير استراتيجية منسقة على المستوى العالمي، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة ولكن ضمن إطار استراتيجي موحد، إن تجارب النضال في فيتنام وكوبا ونيكاراجوا وفنزويلا تقدم دروساً قيمة حول كيفية بناء مقاومة فعالة ضد الإمبريالية.

يحتل الشباب المغربي موقعاً استراتيجياً مميزاً في بناء جبهة المقاومة الأممية ضد الإمبريالية الصهيونية، فالمغرب، بموقعه الجغرافي والتاريخي، يمثل نقطة التقاء بين القارتين الأفريقية والأوروبية، وبين المحيطين الأطلسي والمتوسط، مما يمنحه دوراً محورياً في النضال الأممي.حيث يواجه الشباب المغربي تناقضات طبقية حادة نتيجة لسياسات التبعية للإمبريالية الفرنسية والأمريكية، فالبطالة المرتفعة بين صفوف الشباب، وتدهور الخدمات العمومية، وتنامي الفوارق الطبقية، كلها نتائج مباشرة للسياسات النيوليبرالية المفروضة من طرف المؤسسات المالية الإمبريالية. إن هذه الأوضاع الموضوعية تجعل من الشباب المغربي قوة ثورية كامنة قادرة على لعب دور طليعي في النضال ضد الإمبريالية، وقد تجلى ذلك بوضوح في حركة عشرين فبراير التي شكلت جزءاً من الربيع العربي، حيث رفع الشباب المغربي شعارات مناهضة للاستبداد والفساد والتبعية.

الأهم من ذلك هو الموقف التاريخي للشعب المغربي من القضية الفلسطينية، فرغم محاولات النظام بالمغرب تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، يبقى الشباب المغربي في طليعة المناهضين لهذا التطبيع، إن هذا الموقف ليس مجرد موقف سياسي، بل يعبر عن وعي طبقي عميق بطبيعة الصراع ضد الإمبريالية. يمكن للشباب المغربي أن يلعب أدواراً محددة في بناء الجبهة الموحدة من خلال تطوير شبكات التضامن مع الحركات الطلابية في أوروبا، خاصة في فرنسا وإسبانيا، حيث توجد جاليات مغربية كبيرة، هذه الشبكات يمكن أن تشكل جسراً بين النضالات في المغرب والنضالات في أوروبا ضد الإمبريالية والصهيونية. كما يمكن للشباب المغربي تطوير روابط التضامن مع حركات التحرر في أفريقيا، خاصة في منطقة الساحل والسودان، حيث تواجه الشعوب نفس التحديات الإمبريالية، إن بناء محور مقاومة أفريقي ضد الهيمنة الغربية يشكل ضرورة استراتيجية في النضال الأممي. على الصعيد الاقتصادي، يمكن للشباب المغربي قيادة حملات مقاطعة فعالة ضد البضائع والشركات الإسرائيلية، والضغط على الجامعات والمؤسسات لسحب استثماراتها من الشركات المتورطة في الاحتلال الصهيوني، هذا النضال الاقتصادي يشكل جزءاً أساسياً من استراتيجية المقاومة الشاملة.

تواجه حركة الشباب الثوري تحديات كبيرة في عصر الرأسمالية الرقمية والعولمة الإمبريالية، فأدوات القمع والمراقبة أصبحت أكثر تطوراً، والحرب النفسية والإعلامية أصبحت أكثر شراسة، لكن في المقابل، فإن وسائل التواصل والتنسيق بين حركات المقاومة العالمية أصبحت أكثر فعالية أيضاً. بالنسبة للشباب المغربي تحديداً، يواجه تحدياً إضافياً يتمثل في ضرورة مواجهة محاولات النظام استخدام القضايا الهوياتية والدينية لتفريق الصفوف وإضعاف الوعي الطبقي، إن الإجابة على هذا التحدي تكمن في تطوير خطاب ثوري يجمع بين الهوية المغربية الأصيلة والوعي الأممي المناهض للإمبريالية. إن المطلوب اليوم هو تطوير أساليب ثورية معاصرة تستوعب التطورات الجديدة في بنية النظام الرأسمالي العالمي، وتبني على أساسها استراتيجية نضالية قادرة على مواجهة الإمبريالية في شكلها المعاصر، فلسطين، بنضالها البطولي المستمر، تقدم نموذجاً ملهماً لهذا النضال، والشباب المغربي مدعو لأن يكون جزءاً فاعلاً من هذه المعركة التاريخية.

إن انتصار الشعب الفلسطيني حتمية تاريخية، ليس فقط لأن قضيته عادلة، بل لأن نضاله يتماشى مع القوانين الموضوعية للتطور التاريخي، فالنظام الرأسمالي الإمبريالي يحمل في طياته بذور فنائه، والشعوب المضطهدة تمثل القوة التاريخية التي ستحقق هذا التجاوز. دور الشباب الثوري العالمي هو تسريع هذه العملية التاريخية من خلال بناء جبهة مقاومة موحدة وشاملة، إن فلسطين اليوم هي المكان الذي يتحدد فيه مستقبل النضال الثوري العالمي، والنصر، مهما طال الطريق، آت لا محالة.

# نضال النساء والحقوق السياسية

فتحية حزام

رغم المشاركة المكثفة للتونسيات في ثورة 2011-2010، وخلال عملية الانتقال الديمقراطي لم تتحسن وضعيتهن. فالإصلاحات التي تم اتخاذها قد توقفت منذ انقلاب 25 يوليو/تموز 2021 والاستحواذ بالقوة على كل السلط من طرف الرئيس الحالي بل إنّ الحقوق السياسية للنساء قد سجّلت تراجعا.

كما أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء غير مفعّلة. فهنّ تعانين من ارتفاع نسبة الأميّة والبطالة، إذ تفوق نسبة البطالة مرتين نسبة بطالة الرجال وذلك حتى بالنسبة لحاملات الشهادات العليا. فكثيرا ما تشغل النساء مهنا هشّة، ومرتهنة للظروف المناخية، وهو ما يعمّق تفقير النساء.

إن عدم المساواة بين النساء والرجال يعمّق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادّة التي تمرّ بها تونس وذلك عبر تهميش النساء؛ وهكذا تحرم البلاد من مشاركة جزء هام من قواها الحيّة. كما أن التمييز الذي يمارس ضدّ النساء له انعكاس فعلي على العنف المسلّط عليهنّ باعتبار أنّه نتيجة وسبب في ذات الوقت.

## الحقوق السياسية للنساء

لقد مكنّت ثورة 2011 النساء من تحقيق خطوات هامة بفضل بروز عدد كبير من الجمعيات التي أثثت الفضاء العام معبّرة عن طموحات النساء الراغبات في تحقيق مواطنتهنّ.

إنّ النسويات التونسيات مقتنعات بأنّ حقوقهنّ الإنسانية مترابطة وغير قابلة للتجزئة. ومنذ كانون الثاني/يناير 2011 نظّمت النساء مسيرة وطنية جابت شوارع العاصمة تحت شعار: « المساواة بين النساء والرجال». كنّ يرفضن أن يبقين منسيات التاريخ. وهكذا انطلق النضال من أجل قانون انتخابي يفرض التمييز الإيجابي لصالح النساء. لم تكن المهمّة سهلة بالمرّة، إلاّ أنهن انتصرن وتم تبني قانون انتخابي يفرض « التناصف والتداول»، كما تم التأكيد على مبدأ المساواة بين الجنسين في دستور 2014 في فصله الواحد والعشرين، وكذلك مسألة التناصف في الفصل السادس والأربعين. لقد مكّن القانون النساء في البرلمان الأول لما بعد الثورة أن تشغلن 31%من مقاعد البرلمان، بل إنّهن شغلن 48 من المقاعد خلال الانتخابات المحلية التي فرضت على القائمات الحزبية أو الائتلافية احترام التناصف الأفقي في رئاسة القائمات.

وقد كانت النساء في مقدّمة التحركات (2013) التي خاضتها القوى التقدمية والثورية من أجل الحدّ من سلطة الإخوان الذين تمكّنوا منها خلال انتخابات 2011 وذلك من أجل فرض بصمتهنّ في صياغة الدستور في علاقة بالديمقراطية وحقوق النساء. وإن لم تعرف أوضاع النساء ركودا، فذلك يدلّ على رغبة النساء الدائمة في استكمال مواطنتهنّ الفعلية.

## النساء في مواجهة الخطاب الشعبوي

إلاّ أن الخطاب المحافظ يتلوّن باستمرار لإغواء الجماهير الشعبية ومن ضمنها النساء. ويتحوّل الخطاب من الاستعطاف، إلى استعمال الحجج الدينية، وادّعاء التضامن الذي لا يتجاوز أبدا المستوى اللفظي عندما يتوجّه إلى النساء الأكثر هشاشة. فالرئيس الحالي، وخلال الحملة الانتخابية سنة 2019 لم يخف رؤيته المحافظة فيما يتعلّق بحقوق النساء وخاصّة حقوق مجتمع الميم عين. ولم يتوان يوم 13 آب/أغسطس2020 (ذكرى صدور مجلة الأحوال الشخصية التونسية) أن أدار ظهره إلى كل القوانين المدنية التي تحكم البلاد ليذكّرنا «بأنّ القرآن قد نصّ بصورة قطعية على حقوق النساء. وبعد سنة، وفي نفس تلك المناسبة في 2021 يستفزّ النساء عبر تصريحات سعى به إلى خلق شرخ بينهن بادعائه مساندة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للكادحات، دون اتخاذ أي اجراء للبرهنة على ذلك، رغم وجود قوانين كان من الأجدر الدعوة إلى تفعيلها (التغطية الاجتماعية والتقاعد وكذلك النقل الآمن لعاملات الفلاحة) واصفا النسويات «بنساء الصالونات» اللواتي لا تعنينه في شيء.

نعتقد أنّ هذا السلوك لا يهدف إلى شيء سوى تهميش الحركة النسوية ذات القلب النابض، والتي لم تهدأ منذ ديكتاتورية بن علي، وازداد نشاطها وفاعليتها بعد الثورة بتجدّد دماءها.

إن الخطاب الشعبوي للرئيس، بالإضافة الى الزيارات الفجائية غير البريئة التي يقوم بها إلى الأحياء الأكثر فقرا لا تعدو أن تكون محاولات لكسب الدعم في ظل أزمة متعدّدة الأبعاد تلقي بظلالها الثقيلة على المواطنات/نين وترمي بربع الشعب التونسي إلى الفقر ( 16.6بالمائة في المدن، مقابل 40.4 بالمائة في الأرياف حسب المعهد الوطني للإحصاء).

ففي ظل هذه الظروف الاستثنائية، ومنذ 25 تموز/يوليو2021، صاغ عدد من الجمعيات النسوية «مذكّرة نسويّة»××ضمّناها عددا من مطالبنا، ودعونا فيها الدولة إلى تلبية ما نعتبره عاجلا لتحسين أوضاع النساء.

وقد وضعنا في هذه المذكّرة توصيات سياسيّة، اقتصادية واجتماعية منها ولوج النساء إلى الصحّة، وأخرى تهمّ العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتوصيات تهمّ البيئة والوصول إلى الماء، وأخرى تهمّ بعض المجموعات الهشّة (مجتمع العين ميم والمهاجرات/رين).

## تراجع خطير

وقد كان المرسوم 55 بتاريخ 15/09/2022 بمثابة الصفعة التي تلقتها النساء، إذ لم يحصل في تاريخ تونس المعاصر أن عرفت حقوق النساء تراجعا كما حدث من جرّائه والذي ألغى مبدأ التمييز الإيجابي.

تمّ انتخاب مجلس نيابي جديد في مفتتح 2023 قبل الإوان باعتبار أنّ المجلس السابق قد تمّ تجميده، ثم حله بقرار رئاسي. وقد تمّت الانتخابات على قاعدة القائمات الفردية. وكنا متيقّظات إلى احتمال التراجع فيما يتعلق بمشاركة النساء، واقترحنا تقنيات تصحيحية كاعتماد قائمات بشخصين فيها ضرورة رجل وامرأة. كنّا على بيّنة بأن بلادنا لا تزال تخضع بدرجة كبيرة إلى الفكر الأبوي، وأن «نسويّة الدولة» التي ركّزها بورقيبة وأصبحت علامة لتونس، لم تكن كافية لتغيير الفكر المسيطر في تونس. بالإضافة إلى أن مثل هذا القانون كفيل بإحياء النعرات القبلية والزبونية وهي كلها توجّهات تقصي النساء. إلا أن السلطة السياسية لم تصغ إلى طلباتنا واحتفظت بمبدأ التناصف فيما يتعلّق بعمليات التزكية لتقول لنا إنّه لا يمكن للنساء إلاّ أن يكنّ وقود حرب؛ فلم يتجاوز حضورهن في الترشحات 12، فيما كانت نسبتهن في المجلس النيابي تساوي 16 بالمائة. كما نصّ القانون الانتخابي الذي تمّ اعتماده على إلغاء التمويل العمومي الذي يقصي النساء إن لم يكن بالنصّ، فهو يقصيهن بالفعل.

ويمكن أن نقول في هذا الصدد، إن القانون الانتخابي الجديد ورد في تناقض مع الدستور. وكان بالإمكان الغاؤه لو وُجدت محكمة دستورية. ولكن للأسف لم تنتصب المحكمة الدستورية حسب ما نصّ عليه دستور 2014، فيما سقط ذكرها من الدستور الجديد.

هناك تراجع آخر خطير تضمّنه الدستور الجديد، والمتمثل في فصله الخامس الذي ينقلنا من الدولة المدنية التي نصّ عليها الفصل الثاني من دستور 2014، إلى الدولة التي تستمدّ روحها من الشريعة. يقول الفصل الخامس: « تونس جزء من الأمة الإسلامية، وعلى الدولة وحدها أن تعمل...على تحقيق مقاصد الإسلام في الحفاظ على النفس والعرض والمال والدين والحرية». كلمات فضفاضة كل يأوّله كما بدا له، إضافة إلى أنه متى تمّ إشهار الدين في وجه الشعوب، فذلك لا يمكن إلا أن يكون على حساب حقوق النساء، وعلى حساب الحريات وخاصّة الفردية منها.

ويتواصل نضالنا، سواء في الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، أو في بقية الجمعيات حليفاتنا، من أجل الحقوق بصورة عامة، وخاصّة حقوق النساء، ومن أجل التكريس الفعلي لدولة القانون والمؤسسات.

سنواصل النضال من أجل الديمقراطية والحريات لأننا على قناعة أن النضال النسوي جزء لا يتجزّأ من النضال الديمقراطي. كما يتواصل نضالنا من أجل حق الشعب في العيش الكريم وفي حماية مقدرات بلادنا للأجيال الصاعدة.

ويتواصل نضال النساء على كلّ الجبهات ما دامت الرأسمالية والأبوية تتحالفان للسيطرة على جسد النساء وفكرهنّ.

يا نساء العالم/ اتحدن من أجل النضال ضدّ الأبوية والرأسمالية. !

تونس. يونيو 2023

## عندما تكون فلسطينيًا ...

# حكاية من وحي النكبة والشتات

**عمر فارس**

وُلدتُ في ظل مأساة لم اختَرها، لا طفولة طبيعية لي، بل نشأة في خيمة لا كهرباء فيها ولا ماء، في ظل ظروف قاسية لا نحسد عليها. الفلسطيني عندما يولد، يُولد لا كطفل فقط، بل كحامل لقضية أمة، كرافد لألم شعب لا يُمحى من ذاكرة التاريخ.

### الولادة في الخيمة وهجرة الجولان

ولدتُ في هضبة الجولان، في منطقة سنابر، قرب قرى الزنغريّة في قضاء صفد، حيث كانت عائلتي تعيش قبل أن تُجبر على ترك بيتها وأرضها بسبب الهجمات الإرهاب فية التي شنّتها المنظمات الصهيونية بهدف إقامة دولة عنصرية تقوم على التطهير العرقي، والتي أصبحت تُعرف باسم إسرائيل.

كان والدي مضطرًا لترك أرضه ووطنه تحت ضغط الاحتلال والإرهاب. ولدتُ لاجئًا، ليس اختيارًا، بل قسرًا فرضته آلة الحرب والاحتلال. فأول منزلي كان خيمة لا تحمي من برد الشتاء ولا من حر الصيف، بلا ماء نظيف ولا كهرباء، ولا أمان

### حمل الهمّ الأكبر

عندما تكون فلسطينيًا، لا تحمل هم نفسك فقط، بل هم شعب مسلوب الأرض والكرامة، شعب تُزهق أرواح أبنائه يوميًا، وقضية يتآمر العالم على دفنها تحت ركام الصمت والظلم.

تولد وفي قلبك مقاومة، وفي دمك كرامة لا تموت، وفي روحك خريطة العودة التي لا تنطفئ مهما طال الزمن وابتعدت عن الزيتون والزعتر.

### استشهاد والدي وبداية الرجولة

في الحادية عشرة من عمري، استشهد والدي، فانتقلت من الطفوله إلى مرحلة النضج المبكر، إذ لم يعد لدي وقت للعب، بل للوقوف على قدمي كإنسان يحاول حمل أعباء وطنه.

كان أول كتاب قرأته مذكرات تشي غيفارا، منها تعلمت أن الثورة ليست لحظة غضب عابر، بل طريق طويل من التضحيات والإيمان بالحق، وأن الظلم مهما طال فهو زائل

### مدارس الأونروا ونور المعرفة

درست في مدارس الأونروا في ريف دمشق، حيث كان المعلمون فلسطينيين، يزرعون فينا حب الوطن والعودة، ولا ينسون أن يذكّرونا بحقنا في فلسطين. كانت تلك المرحلة زمن النهوض القومي وزمن المقاومة الفلسطينية، زمن الكرامة التي لن تُهدَ

### ثانوية جودة الهاشمي والوعي الطبقي

ثم التحقت بثانوية جودة الهاشمي في دمشق، التي كانت من أفضل مدارس سوريا، وهناك شعرت لأول مرة بالفارق الطبقي، حيث كان بيننا أبناء الأغنياء، وكان الزي المدرسي الموحد – لباس الفتوة الكاكي – يجسد مظهر الوحدة، رغم الفوارق العميقة.

في تلك المرحلة بدأت أنخرط في العمل التنظيمي والالتزام السياسي، رغم أنه لم يكن موجهاً ضد النظام، لكن النظام لم يحتمل وجود أي نشاط مستقل، فبدأت مرحلة الملاحقات والاعتقالات.

### المثابرة رغم القمع

رغم الضغوط، أنهيت الثانوية العامة، وقررت الالتحاق بكلية العلوم في جامعة دمشق، مؤمنًا بأن العلم سلاح في وجه الظلم، وأن المعرفة قوة في معركة البقاء والكرامة.

لكن هذا فصل آخر سأروي تفاصيله في مقال لاحق، لأن ما بعد الجامعة حكاية جديدة من النضال والمنفى والتمسك بالهوية.

الهوية الفلسطينية.. ليست مجرد كلمة

أن تكون فلسطينيًا، يعني أن تملك جذورًا ضاربة في عمق التاريخ، وألمًا لا ينطفئ، وحنينًا لا يموت.

لا تحتاج لتعريف، فالدمعة في عيون أمك، ورائحة الدخان في رسائل الجد، وصورة البيوت التي صودرت، كلها تكفي لتروي قصتك.

مهما كنت بعيدًا، في المهجر أو الشتات، يبقى الوطن في القلب، والعودة حلمًا لا يموت.

**عن بوابة الهدف**

# حول «الحق في الفرح»

واضح أنه حق يرتد في نسغه الأول إلى الثالوث الرئيس، الذي كان بؤرة من بؤر اهتمام الفلسفة الإغريقية الأساس–وهي المفتونة بالحكمة: الحق، الخير، الجمال، ألم يك مبحث السعادة أرقا و ألقا ؟..إن «هاجس» الفرح مرتهن باجتناء اللذة، و اجتناب الألم.وأكاد أعترف بأن الفرح الدريئة la joie-cible هنا فرح جمْعيّ، و ليس استئثاريا «واحديا»، لأنه غيرُ لحظيّ، فهو ممتد يدثر الوجدان الجماعيّ قضا و قضيضا، بل إنه قد يؤسس المخيال الشعبيّ أيضا، و من ثمة ربما قسنا»الفرح»الاجتماعيّ على «العدالة الاجتماعية»، فلا يكون حظنا من الرقص طربا نظير رقص الطير المذبوح. وهل يشك/يشكك لبيب عقب توصل Marx إلى»فائض القيمة»، في أن توزيع الثروات العادل مولّد من مولدات الفرح العام، الشامل؟! ..ففرحة انتصار حقوق الإنسان «أرقى» من فرحات أرخميدس وإينشتاين، و فرويد و نيتشه، الأول حين صاح:»وجدتها وجدتها»، والثاني لما أكد» نظرية النسبية»، و الثالث مكتشف»اللاوعي» والأخير مجترح «السوبرمان».

إن اقتسام الثروة، بما فيها الوجدان المرح، و اقتسام المعرفة لا يستسيغهما إلا النظام الديمقرَاطيّ، النظام الوحيد الذي لم يعرف اللاصقة (ما بعد): (ما بعد الديمقراطية.). و هذه لعمري خصوصيته، فهو كالجبل ثهلان ، لا يتحلحل.و إذا كان الفرحُ الطفوليُّ مقترنا بمرحلة الطفولة حيث فيض البراءة و العفوية، فإن الفرح المقصود إليه في هذه السطور، فرح واع، مسؤول يريده الحيوانُ الراغبُ:الإنسانُ ذو الكفايات المعروفة المتضامّة(المنهجية، الثقافية، التواصليةالاستراتيجية، التدبيرية.....) ، و يناضل بلا هوادة في سبيل تحقيقه و إن اقتضى ذلك سيلا من التضحيات..وحتى أحيّن هذا النص أقول إن الفرح العربيّ المهدور لن يُستعاد بسوى الشرف الرّفيع ، نحو قول أبي الطيب:

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى
حتى يُراق على جوانبه الدمُ

و هو آت ، لا محالة، حسب المقاومة مضاعفة الصمود ومواصلة الاستبسال.وأحيانا، يغدو الفرح مخيفا، نحو ما نفهم من قول الشاعر محمود درويش:

«»وإذا جاءك الفرح
مرة أخرى، فلا
تذكر خيانته السابقة..
ادخل الفرح و انفجر !»»

ولعل الشاعر آلمته «الانتصارات» التي بدأها العربُ في تاريخهم المعاصر، غير أنها لم تكتمل، وبخاصة حرب أكتوبر 1973..أما مواطنه الشاعر توفيق زياد فيؤكد حضور وطنه «فلسطين» أينما ولى وجهه، لا تنال منه عوادي الزمن، ثابتا يقاوم المحن، دونما ضعف أو وهن.يقول:

«»مثلما كنت ستبقى يا وطن
حاضرا في ورق الدفلى
وعطر الياسمين
حاضرا في البرق، والرعد
وأقواس قزح
في ارتعاشات الفرح
حاضرا في الشفق الدامي
وفي ضوء القمر
في تصاوير الأماسي
وفي النسمة..وفي عصف
الرياح «»

ينتشي الفرحُ الفلسطينيُّ و يرتعش طربا متباهيا، و حُقّ له التباهي المشروع، ببطولاته على الرغم من التواطؤات و الخيانات العميلة، وهي في الحالات جميعها، تواطؤات بئيسة، فسحقا لها و تعسا..!

شتنبر 2025

# غزة ما بعد الموت

**ليس عابرا**

ذلك الخبر الذي يقول ان فناني غزة يحرقون لوحاتهم ثمنا لرغيف من الخبز، ولتتحول الاخبار الى دماء جديدة في أجساد الجوعى، لنعود لسؤال حارق في زمن المقتلة والتجويع الممنهج، جهر به احد كتاب غزة وأدباؤنا هو )يسري الغول (، حينما قال: يا الله كيف سنكتب عن الألم في عيون أطفالنا، فهل تحترق الكلمة أيضا لتضيء بالوعي عقول من تبقى من الأحياء، الذين لا ينتظرون الموت، بل يلعبون معه، فالموت في وعيهم قد أصبح مألوفا على نحو او آخر، لا تحتاج غزة –إذن– الى فائض اللغة ومتعاليات الألم، بقدر ما تحتاج الى المعنى طليقا من حبر الخواتيم واشتباك الظل والنور في اللوحة، ولا عزاء لأجناس الإبداع والفنون التي لن تقف محايدة إزاء ما يجري من –قصص موت معلن– وما زالت المخيلة الأدبية تسعى في إثر التقاط معادل ذلك، لتذهب الى معنى المعنى، والى جملة لم تكتب بعد في ذلك السطر التراجيدي الكثيف –غزة– وأخواتها ، اللاتي يبتعدن عنها مسافة خفقة في القلب، لأنه ذلك الألم الذي يختمر في وعي أهل غزة/فلسطين، سيجعل منه ذلك الوعي المكين الذي يرتقي برعشة المأساة الى ما يشبه إلياذة جديدة يكتبها الشعب الفلسطيني على طريقته الفلسطينية الخالصة، ولتصبح في غير زمن قوة المثال التي تفسر ضحكات الأطفال المختلطة بدموعهم، وصرخات الثكالى المرتبطة برباطة جأشهم، وبسالة صلاة الشيوخ على شهدائهم الاحياء، فليس ما يجري محض موت، لنقل انها أفعال الارتقاء بحكمة شجرة ظلت ترد الريح عن البيوت بأغصانها السامقة، وبحكمة لون تلك اللوحة التي أحرقها صانعها أملا بصنع الرغيف، فالرغيف قضية وأكثر، كما هو الانسان قضية وأكثر، ليس رقما في عداد الموت، بل يذهب الشهداء أقمارا في سماء غزة تضيء ليل العجز، وتبشر بنهارات جديدة يصرخ فيها أطفال ولدوا في حمأة الجحيم، لكنهم كبروا بسرعة من أجل سردية سيعرفه التاريخ وستتلوها الجغرافيا، وتضيف لخيال المبدعين حرية أكثر.

**عن بوابة الهدف**

# إذا كان لا بدّ أن أموت

**رفعت العرعير**

إذا كان لا بدّ أن أموت
فلا بد أن تعيش أنت
لتروي حكايتي
لتبيع أشيائي
وتشتري قطعة قماش
وخيوطاً
(فلتكن بيضاء بذيل طويل)
كي يبصر طفل في مكان ما من غزّة
وهو يحدّق في السماء
منتظراً أباه الذي رحل فجأة
دون أن يودّع أحداً
ولا حتى لحمه
أو ذاته
يبصر الطائرة الورقيّة
طائرتي الورقية التي صنعتَها أنت
تحلّق في الأعالي
ويظنّ للحظة أن هناك ملاكاً
يُعيد الحب
إذا كان لا بد أن أموت
فليأتِ موتي بالأمل
فليصبح حكاية.

## احمد الهايج:

# لا يمكن اليوم فصل أزمة النظام العالمي عن احتداد أزمة النظام الرأسمالي المالي، ودخوله في صراع مفتوح للهيمنة على مفاصل سلاسل الإنتاج واحتكار الأسواق وفائض القيمة

تقديم

(نستضيف في هذا العدد الذي خصص ملفه للمشروع الامبريالي-الصهيوني والدوس على القانون الدولي، الرفيق أحمد الهايج عضو حزب النهج الديمقراطي العمالي ومعتقل سياسي سابقا والمناضل النقابي والحقوقي، رئيس سابق للجمعية المغربية لحقوق الانسان وفي صفوف الاتحاد المغربي للشغل والجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي...
نحاوره حول التحولات التي يعرفها العالم واحتدام التناقضات التي في ظل تغول الامبريالية وغطرسة صنيعتها الكيان الصهيوني وانعكاس ذلك على ما يسمى المنتظم الدولي الموروث على ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى مستقبل الصراع في منطقتنا ...)

■ شهد النظام العالمي تحولات عميقة تكرست في تقزيم دور الجمعية العامة للأمم المتحدة وتجاهل مجلس الأمن والتصرف وفق مصالح الاقوياء وعلى رأسهم امريكا وحلفاؤها الاطلسيون. فكيف يمكن تفسير هذا التحول؟ وكيف أمكن لأمريكا والغرب الامبريالي حتى الآن أن يفرضا هيمنتهما على العالم ويساهما في تعميم الفوضى؟

● **ما يحدث اليوم هو تعبير وإفصاح عن الانهيار الحتمي للتوازنات الهشة، التي قام عليها النظام العالمي، الذي كرس سيادة المنتصرين، أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي كانت في جوهرها نتيجة للصراع المحتدم بين الإمبرياليات الكولونيالية في مسعى كل واحدة منها للحصول على المزيد من المستعمرات ومناطق النفوذ عبر العالم. وحينما كانت توضع قواعد هذا النظام بناء على تقدير عملي لموازين القوى، فإن جزءا كبيرا من**

لا شك في أن الأزمة الحالية التي يمر منها النظام العالمي تعود في جزء كبير منها إلى الهندسة التي قام عليها، وطبيعة توزيع القوى داخل بنيته، وهي هندسة ارتبطت بنشأته عقب انتهاء الحربين العالميتين الأولى والثانية، والتي غلب عليها توازن هش بين القوى المنتصرة والمنهزمة، وبينهما وبين غيرهما من باقي دول العالم. وقد كان الهدف من هذا النظام، مكن جهة احتواء المد الثوري الذي قدحت شرارته ثورة أكتوبر الروسية وبعدها الصينية؛ ومن جهة أخرى، كبح عدوانية الغرب الرأسمالي الامبريالي والكولونيالي تجاه نفسه، وتحقيق تصالح مفروض مع ذاته ومع ما ولدته صراعاته حول اقتسام العالم من قسوة ووحشية. لذا، لم يكن حضور العالم الآخر، الذي كان، في جزء كبير منه، لا زال يرزح تحت نير الاستعمار بأوجهه المتعددة، إلا حضورا باهتا، بل ومنعدما أحيانا، حيث تم الحجر عليه وفرض الوصاية على شعوبه.

وفيما كانت المؤسسات الأممية تتهيكل وتضع المعايير والقواعد للقانون الدولي بشكل عام، واصلت الدول الغربية، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية، بسط هيمنتها على العالم وقمعها للشعوب المتطلعة للاستقلال والحرية، ومحاربتها لحركات التحرر التي حملت مشعل الكفاح من أجل التخلص من الاستعمار. وفي القلب من هذا المسار التاريخي كان الغرب المتغطرس يحاول مسح آثامه والتخلص **من عاره بإنشاء دولة لليهود ضحايا مذابحه بمنحهم مقابل ذلك أرض فلسطين، في مشهد يعيد محاكاة تلك المجازر وأعمال التطهير العرقي المقيتة في حق الشعب الفلسطيني، محولا الضحية إلى جلاد، فاتحا بذلك فصلا جديدا ومتجددا في سجل جرائمه التي لا تتقادم.**

**ولا يمكن اليوم فصل أزمة النظام العالمي عن احتداد أزمة النظام الرأسمالي المالي، ودخوله في صراع مفتوح للهيمنة على مفاصل سلاسل الإنتاج واحتكار الأسواق وفائض القيمة. فظهور أقطاب اقتصادية جديدة منافسة للمنظومة الرأسمالية الغربية، دفع هذه الأخيرة إلى اعتماد سياسات حمائية وجمركية وشن حروب تجارية، تقودها الإمبريالية الأمريكية لتحصين امتيازاتها الموروثة عما بعد الحرب الكبرى، وتصريف مديونتها الآخذة في التعاظم.**

**لهذا فإن ما يشهده العالم اليوم، على ضوء حرب الإبادة التي يقودها الجيش الصهيوني في غزة وأيضا في الضفة الغربية بمشاركة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المتحالفة معها، ما هو إلا استمرار للنهج العدواني الملازم للامبرياليات ولأنظمتها الرأسمالية المتوحشة، التي تزدري القانون الدولي وتضع نفسها فوقه، ولا تتذكره إلا حينما يتعلق الأمر بدول منافسة لها أو مناوئة لسياساتها.** وجدير بالذكر أن الامبريالية الأمريكية لم تعترف يوما بمثل هذا القانون، وحتى عندما ارادت إدارة ريجان مثلا استعمال حقوق الإنسان في صراعها مع منظومة الدول الاشتراكية بأوروبا الشرقية، فقد ميزت فيها بين حقوق الانسان «النشطة» وتلك «السلبية»؛ حيث جعلت الأولى تسري على هذه الدول مع ما يصاحبها من عقوبات؛ فيما خصت بالثانية الدول الحليفة لها، ومنها من له سجل عريق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.

■ هل في نظركم هناك مبادرات للحد من الهيمنة الامبريالية والصهيونية؟ وما هي افاقها؟

● **إن التحولات الكبرى التي شهدها العالم، نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، ستطلق جملة من السيرورات الجيوسياسية التي أفضت إلى تقويض الاصطفافات والتحالفات القديمة، لتقيم على أنقاضها تكتلات وأحلافا جديدة، غالبا ما يصاحب تشكلها، سيادة الفوضى وانهيار تام للسيادة والنظام والأمن والاستقرار في العديد من الدول.**

**فالعالم يشهد حاليا تشكل أقطاب اقتصادية وسياسية تمثل مجموعة البريكس أبرز ممثليها، في ذات الوقت الذي يجري فيه تسجيل انبعاث اتجاهات لا سيما في أفريقيا تروم التخلص من نفوذ الإمبرياليات الغربية، خصوصا فرنسا، فيما يمكن أن يعد نمطا حديثا من أنماط التحرر أو نزع الاستعمار الجديد، مع ما يترافق وهذا من دعوات لإصلاح منظومة الأمم المتحدة على قاعدة المساواة التامة بين الأمم والشعوب في تقرير مصير الإنسانية وحفظ الأمن والسلم في كافة مناطق المعمور، واضفاء مصداقية فعلية على القيم والمعايير المشتركة المتعارف عليها حتى الآن.**

■ يعرف العالم تحركات قل نظيرها من أجل فضح اكاذيب الحركة الصهيونية ومن اجل الضغط على انظمتها لإيقاف التقتيل الهمجي لسكان غزة خاصة والشعب الفلسطيني عامة. هل في نظركم يمكن تحويل هذه النضالات الى حركة منظمة لمناهضة الامبريالية والصهيونية العالميتين؟

● **إذا كانت هناك من إيجابية، رغم أنها معمدة بالدم والمكابدة الأسطورية للشعب الفلسطيني، فهي تلك الصحوة التي فجرتها في وجه الغرب الامبريالي والعدواني، الذي لا يتغذى إلا على الحروب والأزمات، ولا يؤمن إلا بمنطق القوة والسيطرة لخدمة الرأسمال واحتكاراته، والمتجسدة في الاحتجاجات العارمة والديناميات السياسية والثقافية والفنية التي أطلقتها حملات التضامن مع الشعب الفلسطيني وما يتعرض له من إبادة ومجازر على مرأى ومسمع من العالم أجمع.**

**وفي مطلق الأحوال لا يمكن إلا المراهنة على أن الوعي المتنامي بحقيقة أن ما يحدث للشعب الفلسطيني وغيره من شعوب المنطقة، لا يمكن أن يستمر دون أن القطع مع البنيات المنتجة له، الأمر الذي لا ينبغي أن نتوقع حدوثه بين عشية وضحاها، فالتحولات الكبرى لا تأتي إلا بعد نضج الشروط المؤدية إليها. ومن المؤكد أن الادراك الجمعي بأن ما نشهده اليوم إنما هو التحقق البشع للغايات المؤسسة لأخلاقيات الرأسمالية، فحيثما توجد المصالح لا توجد محظورات، حتى ولو تم اللجوء لبلوغ ذلك إلى استغلال مآسي تاريخ هي من تسببت فيه؛ أن**

**هذا الادراك سيكون بمثابة الخميرة التي ستعزز الشعور والوعي بأن لا سبيل للعبور من أنظمة التوحش والهمجية إلى عالم الحرية الفعلية والتحرر، لن يتم إلا بالقضاء المبرم على جميع أنماط الاستغلال المولد لتلك الأنظمة.**

■ ما هو الدور المنوط تاريخيا بالأممية الماركسية لتنظيم و توحيد مواجهة الغطرسة الامبريالية والصهيونية ؟

● **إنها مهمة مزدوجة وصعبة في الآن ذاته. فمن ناحية ينبغي أن تعمل هذه الأممية على أن تتكتل، وتؤسس لتصور مشترك لطبيعة المرحلة، وأن تقدم أجوبة عن أسئلة الحاضر وتناقضاته، وهي مهمة ليست هينة ولا توجد بنية تنظيمية مرنة حاضنة لمثل ذلك أو على الأقل أنها ليست اجرائية.**

**ومن ناحية أخرى، فإن مواجهة الامبريالية وربيبتها الصهيونية، تقتضي تجسير الهوة بين النضال المحلي والنضال الأممي كنضالين شعبيين وجماهيريين، وهذا يستلزم بدوره بناء خطاب قادر على لف أوسع الفئات الاجتماعية والسياسية الواعية بالطابع المدمر لهذين الكيانين المناقضين لما يحقق إنسانية الانسان.**

**وبالمجمل يمكن القول إن الرأسمالية في صيغها وتمظهراتها المتعددة ما كان لها أن تنمو وتستمر، ما لم تجد في استعمار البلدان وابادة الشعوب غير الغربية وتقسيم أراضيها ونهب ثرواتها واستعبادها واستغلالها وتعريضها لحروب مدمرة....**

# رؤيا استشرافية للوضع بين روسيا و أوكرانيا

فيما تبقى من سنة 2025، من المرجح أن يستمر الصراع بين روسيا وأوكرانيا في إطار حالة من «التجمد النشط» أو «الحرب الممتدة منخفضة الحدة». من غير المتوقع أن تشهد هذه الفترة تحولات استراتيجية كبرى مثل انهيار خطوط الجبهة أو تحقيق انتصار حاسم لأي من الطرفين، لكنها ستكون حاسمة في ترسيخ حقائق جديدة على الأرض وتشكيل مستقبل الصرا

**المصطفى خياطي**

## 1. المشهد العسكري

· استقرار خطوط التماس: من المحتمل أن تكون الخطوط الأمامية قد استقرت إلى حد كبير، مع تحول الصراع إلى حرب استنزاف طويلة الأمد. ستركز الجهود العسكرية على:

· الحرب الجوية والطائرات المسيرة: سيكون التفوق في مجال الطائرات المسيرة (للمراقبة والهجوم) والإلكترونيات مضادها عاملاً حاسماً. قد تشهد هذه الفترة ظهور جيل جديد من هذه التقنيات.

· عمليات العبور (Cross-Bor-der Raids): قد تستمر أو تتصاعد الغارات المحدودة من الأراضي الروسية إلى أوكرانيا والعكس، بهدف إرباك الخطوط الخلفية واستنزاف القوات.

· استهداف البنية التحتية: قد تعود استهدافات البنية التحتية الحيوية (محطات الطاقة، الجسور، مراكز الاتصالات) مع اقتراب فصل الشتاء، في محاولة روسية لكسر إرادة الشعب الأوكراني وإعاقة الاقتصاد.

· التسليح والتدريب: سيعتمد تقدم أوكرانيا بشكل كبير على:

· وتيرة وكمية المساعدات الغربية، خاصة من الولايات المتحدة (التي ستكون تحت إدارة جديدة سواء ديمقراطية أو جمهورية).

· تدريب القوات الأوكرانية على أسلحة متطورة (مثل الطائرات F-16 التي من المتوقع أن تكون فعالة في السماء بحلول هذا التاريخ) وأنظمة دفاع جوي متطورة.

· القدرة الدفاعية الأوكرانية على بناء خطوط دفاعية عميقة لتعويض النقص المحتمل في الذخيرة والرجال.

## 2. المشهد السياسي والدبلوماسي

· المفاوضات: من غير المرجح أن تكون هناك مفاوضات فعلية نشطة في 2025. سيبقى الموقفان متباعدان بشكل كبير:

· الموقف الأوكراني: أي مفاوضات يجب أن تبدأ بانسحاب روسي كامل إلى حدود عام 1991، بما في ذلك شبه جزيرة القرم.

· الموقف الروسي: سيعتبر أن المناطق التي ضمها هي «أراضي روسية» ولن يتنازل عنها، وسيصر على نزع سلاح أوكرانيا وضمان حيادها.

· الدور الصيني: قد تزيد الصين من جهودها الدبلوماسية للوساطة، لكنها ستظل متحيزة لروسيا، وستركز على استقرار الأسواق العالمية أكثر من حل عادل.

· التعبئة الدولية:

· الغرب (أوروبا والولايات المتحدة): سيكون التحدي الأكبر هو الحفاظ على الوحدة والدعم العام للصراع الطويل، خاصة مع وجود ضغوط اقتصادية داخلية واحتمال صعود تيارات شعبوية معادية للاستمرار في الدعم.

· العالم الجنوبي (Global South): ستبقى مواقف العديد من دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مترددة، تركز على أزماتها الاقتصادية وتتجنب الانحياز في صراع تراه كصراع بين القوى العظمى.

## 3. المشهد الاقتصادي

· العقوبات على روسيا: ستستمر العقوبات الغربية، لكن فاعليتها ستتراجع مع تكيف الاقتصاد الروسي وإيجاده لممرات بديلة عبر الصين والهند وكازاخستان وغيرها. ستعتمد روسيا على عائدات الطاقة والمواد الخام، لكن بأسعار أقل من ذروة عام 2022.

· اقتصاد أوكرانيا: سيعتمد بقاء الاقتصاد الأوكراني بشكل كامل على المساعدات المالية الغربية لإعادة الإعمار (المحدود) ودفع الرواتب وتمويل الخدمات الأساسية. ستستمر جهود تأمين طرق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود أو عبر الطرق البرية البديلة.

## 4. السيناريوهات المحتملة لعام 2025

. السيناريو الأرجح: حرب استنزاف ممتدة

· استقرار نسبي للجبهة.

· استمرار القتال المحدود والغارات.

· تركيز أوكرانيا على بناء قواتها والاستعداد لهجوم مستقبلي.

· تركيز روسيا على التآكل البطيء للموقف الأوكراني والدولي.

. سيناريو متفائل (لأوكرانيا وحلفائها)استعادة الزخم

· إذا استقر الدعم الغربي وتسلمت أوكرانيا أسلحة متطورة بكميات كبيرة، فقد تكون قادرة على شن هجوم محدود ناجح لاستعادة بعض الأراضي وفرض حقائق جديدة على الأرض، مما يعيد الزخم لصالحها.

-. سيناريو متشائم (لأوكرانيا): التآكل والضغوط

· إذا تراجع الدعم الغربي (خاصة الأمريكي) بسبب تغير السياسات أو الحرب في مكان آخر، قد تجد أوكرانيا نفسها في موقف دفاعي صعب، مع نقص في الذخيرة والتمويل، مما قد يضطرها في النهاية إلى قبول مفاوضات من موقع ضعف.

2025 ستكون مرحلة حاسمة في «حرب الاستنزاف الطويلة». لن يكون شهرًا للتحولات الدراماتيكية، بل شهرًا لقياس:

· قدرة أوكرانيا على الصمود عسكريًا واقتصاديًا.

· قدرة روسيا على التحمل تحت وطأة العقوبات والتكاليف البشرية.

· قدرة التحالف الغربي على الحفاظ على الوحدة والالتزام.

سيكون المشهد هو سباق بين الوقت والصبر والموارد بين كييف وموسكو وحلفاء كل منهما.

## حدث الأسبوع

# في بعض تحديات ومشاكل الدخول المدرسي والجامعي

**إ. حفيظ**

يعرف الدخول المدرسي لهذه السنة استمرار وتعمق المشاكل البنيوية والتدبيرية حيث ترتبط الثانية بالأولى ارتباطا عضويا حيث تفرز السياسات التعليمية الطبقية واللاشعبية واقعا تعليميا تتذمر منه مكونات العملية التعليمية الداخلية والخارجية من أساتذة وتلاميذ وأسر وإداريين ومؤطرين ومجتمع ، لهذا التذمر عوامله الكثيرة والموضوعية من بينها:

– تنامي خوصصة التعليم بحيث أصبح ملاذا للربح السريع لمستثمرين في هذا القطاع رصيدهم «الشكارة» وهدفهم ربح سريع ومضمون، أما معايير المدرسة الجيدة فقد تركت للأفقات والملصقات الاشهارية، أما أجور هيئة التدريس فهي في الحضيض بعيدا عن احترام حتى الحد الأدنى للأجور في الغالب.

– تدهور بنيات التعليم العمومي: خصاص كبير في الاداريين والأساتذة مما ينبأ بعودة الاكتظاظ للحالات السابقة حيث يتعدى القسم 40 تلميذا، والتدبير العشوائي بإسناد أكثر من مؤسسة للمكلفين بالإدارة.

– فشل المخططات التعليمية الفوقية كالمسمات «مدرسة الريادة»ذات رنين الجعجعة بلا طحين، حيث لم يقتنع بنتائجها الممارسون التربويون أنفسهم، ويعكس هذا التردي كذلك مكانة التعليم في سلم المعايير الدولية ومكانة الجامعة ضمن أخواتها في البلدان الشبيهة بله في البلدان ذات التجارب التعليمية المتقدمة في الشرق والغرب.

– حركة انتقالية عبثية لا تسد خصاصا ولا تحقق رغبات تذكر، وكأن قدر التعليم هو الانتقال المستمر لنساء ورجال التعليم في ظل التهديد للاستقرار الاجتماعي الذي يعتبر أولوية نظرا لتأثيره الايجابي على السيرورات التعلمية والتعليمية.

– الامعان في تعذيب نساء ورجال التعليم بتعطيل تنفيذ العديد من مكتسبات اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023. والاتفاقات السابقة (26 أبريل 2011 لخارج السلم وغيره)

وتعطيل الترقيات مما يفرغ هذه الترقيات من قيمتها نتيجة الانتظارية القاتلة.

– دخول قانون تجريم وتعطيل الحق في الاضراب رقم 97.15 حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ 25 شتنبر الحالي مما سيقوي لا محالة المضايقات اتجاه مبادرات الاضراب للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للشغيلة التعليمية وللطبقة العاملة عامة.

– التحضير لتمرير مخططات جديدة تتعلق بنكسات التقاعد عبر الثلاثي الملعون (اقتطاع أكثر – استفادة أقل – مدة عمل أطول)

– الهجوم التشريعي على الجامعة من خلال مصادقة المجلس الحكومي على مشروع قانون 59.24 هذا القانون الذي يحاول تكبيل الجامعة المغربية وضرب استقلاليتها ومجانيتها وتحويلها إلى ما يشبه المؤسسات التكوينية الخاصة وجعلها بوقا للسلطة وإفقادها حرمتها العلمية والتكوينية.

– تكوينات تطغى عليها السرعة والارتجالية والرغبة في هدر المال العام خارج معايير الجدوى، وتثبيط المعنويات والعزائم والحوافز بتنظيم التكوينات خلال أيام العطل مما يحرم نساء ورجال التعليم من استرجاع الانفاس والعودة للعمل في ظروف لائقة والمخاطرة بحياة الناس من خلال مواد غذائية تفتقد المعايير الصحية (حدوث تسممات)

– الاستمرار في جعل التعليم الأولي يشتغل بما يشبه نظام السخرة من خلال التدبير المفوض الأعرج والتسيير البيروقراطي الجاف، وتجريم الحريات النقابية.

– استمرار مخاطر التطبيع التربوي تحت مسميات تحايلية مخادعة.

لا تهدف هذه المقالة رصد كل مشاكل التعليم العارضة والعميقة الجذور، بل التنبيه إلى أن السياسة التعليمية هي سياسة طبقية مفلسة وممعنة في خراب المنظومة التعليمي وابتعادها ليس فقط عن تلبية تطلعات الشعب إلى تعليم ديمقراطي شعبي علمي عصري بل عن الشعارات البراقة المرفوعة مما يتطلب جبهة موحدة من نقابات وجمعيات حقوقية وحركة طلابية وقوى سياسية تقدمية وحية لمواجهة هذا التردي والعبث بقطاع استراتيجي لنهضة الشعوب وتقدمها.

# الجبهة الشعبية تدين الفيتو الأمريكي وتُحمّل واشنطن المسؤولية الكاملة عن استمرار جرائم الاحتلال في غزة

تُحمّل الجبهة الشعبية الإدارة الأمريكية المسؤولية الكاملة عن تداعيات استخدامها لحق النقض (الفيتو) مساء اليوم الخميس لإسقاط مشروع قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة، معتبرةً ذلك بمثابة ضوء أخضر لاستمرار الإبادة والتدمير وارتكاب المجازر بحق المدنيين.

•ليس هذا غريباً على الولايات المتحدة الأمريكية، التي تقود وتنسق وتدعم الاحتلال بكل أنواع الأسلحة وتشارك في مخططاته، والتي تأسست على المجازر وقتل ملايين السكان الأصليين، وتمتلك سجلاً حافلاً بالجرائم ودعم جرائم الحرب، أن تتخذ مثل هذا القرار المجرم المنحاز.

•نطالب المجتمع الدولي بالتحرك الفوري لتبني آليات فعّالة، بعيداً عن هيمنة الفيتو الأمريكي الذي حوّل مجلس الأمن إلى ساحة لـ«شريعة الغاب»، وأتاح للكيان الصهيوني المجرم الإفلات من العقاب ومواصلة جرائمه دون حسيب أو رقيب.

**الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**
**دائرة الإعلام المركزي**
**18 أيلول / سبتمبر 2025**